

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: Chinese



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة عشرة

جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

التقرير الوطني المقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

الصين

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية وعملية التشاور والمعلومات الأساسية

ألف - المنهجية وعملية التشاور

١ - جرى تجميع هذا التقرير على أساس "المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل" على النحو المنصوص عليه في مقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧: متابعة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل (الوثيقة A/HRC/DEC/17/119). ويركز التقرير على تقديم السياسات والممارسات التي تم الاضطلاع بها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصين القارية ومنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين منذ الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠٠٩، وكذا تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الدورة الأولى من الاستعراض، والتحديات المتبقية، والأهداف المستقبلية للعمل في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً لمبدأ "بلد واحد ونظامان"، يقدم الجزآن الخامس والسادس من هذا التقرير على التوالي الظروف ذات الصلة في هونغ كونغ وماكاو، وقد جمعتهم حكومتا هاتين المنطقتين بصورة منفصلة. ويمكن تحصيل فهم أفضل لمحتوى هذا التقرير بقراءته بالاقتران مع التقرير الوطني الأول المقدم من الصين خلال استعراض عام ٢٠٠٩ (الوثيقة A/HRC/WG.6/4/CHN/1). وتشير أرقام الفقرات الواردة بين معقوفتين والتوصيات المذكورة في العناوين الفرعية لهذا التقرير إلى جزء "الاستنتاجات و/أو التوصيات" من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الصين (الوثيقة A/HRC/11/25).

٢ - ولإعداد هذا التقرير، بادرت وزارة الخارجية الصينية بإنشاء فرقة عمل خاصة تضم ممثلي ما يقارب ٣٠ هيئة تشريعية وقضائية وإدارية من الحكومة الوطنية (انظر المرفق الأول للاطلاع على القائمة الكاملة). كما طلبت الوزارة آراء كتابية وشفوية مما يقارب ٢٠ منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية، منها اتحاد عموم الصين لنقابات العمال، والاتحاد النسائي لعموم الصين، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، ومعهد القانون بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (انظر المرفق الثاني للاطلاع على القائمة الكاملة). وطلبت مساهمات عامة واسعة في التقرير عبر موقع وزارة الشؤون الخارجية على الإنترنت.

باء - متابعة تنفيذ الدورة الأولى للاستعراض (الفقرة ١١٦، التوصية ٤)

٣ - في أعقاب الدورة الأولى من استعراض حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، قادت وزارة الشؤون الخارجية تشكيل الفريق العامل المعني بتنفيذ توصياته. ووزعت تقرير الفريق العامل السالف الذكر بشأن استعراض حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني (الذي يتضمن التوصيات الواردة) في أوساط الهيئات ذات الصلة في الحكومة الوطنية،

وعقدت اجتماعات عديدة لدراسة السبل الكفيلة بتنفيذ التوصيات المقدمة ووضع خطط ملموسة من أجل تنفيذها. وترد المعلومات المتعلقة بتنفيذ تلك التوصيات وما نجم عن ذلك من إنجازات في المحتوى المحدد من هذا التقرير.

جيم- مفهوم حقوق الإنسان ونسقتها النظري في إطار نظام اشتراكي ذي طابع صيني (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٢٣ و ٢٥)

٤- تحترم الصين مبدأ عالمية حقوق الإنسان، وترى أن من واجب جميع البلدان اتخاذ تدابير، بما يتناسب مع أوضاعها الوطنية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باستمرار وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والروح التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتصل به من صكوك دولية لحقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس القدر من الاهتمام لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية؛ كما ينبغي له أن يشجع التطور المنسق لحقوق الإنسان الفردية والجماعية. وإن الصين ملتزمة بالتبادل والتعاون في مجال حقوق الإنسان مع جميع البلدان، وبتشجيع حل المجتمع الدولي لمسائل حقوق الإنسان بطريقة عادلة وموضوعية ولا انتقائية.

٥- وتعمل الحكومة الصينية على استكشاف مسارات لتطوير حقوق الإنسان، وإنشاء نظام قوي لضمانات حقوق الإنسان، والإثراء المستمر لنظرية حقوق الإنسان، وكل ذلك في إطار اشتراكية صينية الطابع. وتدعو بقوة إلى نظرة علمية للتنمية، تضع "الشعب في المقام الأول"، وتجعل ضمن مبادئها الأولى تعزيز وحماية الحق في البقاء والحق في التنمية. وهي تنسق وتعزز ضمان الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق الفئات الخاصة، وتشيّد دعائم ديمقراطية شعبية أوسع نطاقاً وأشمل وأرشد، وتشجع بصورة شاملة التطور المنسق لجميع أنواع الحقوق. وتتعهد قيام مجتمع أكثر إنصافاً ووثاماً، وتعمل على ضمان تمتع كل مواطن بحياة تسودها الكرامة والحرية والرفاه أكثر من أي وقت مضى.

ثانياً- الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- تشريعات حقوق الإنسان

٦- اتخذ النظام القانوني للاشتراكية ذات الطابع الصيني شكله أخيراً بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وفي ظل الدستور، جعل هذا النظام عموده الفقري الأنظمة الأساسية التي تشكل شتى فروع القانون: الدستوري، والمدني، والتجاري، والإداري، والاقتصادي، والاجتماعي، والجنائي، وكذا قانون الإجراءات التنزعية وغير التنزعية، وشيّد بالاستفادة من طبقات متعددة من المعايير القانونية الموجودة في القوانين التشريعية وفي القواعد واللوائح

الإدارية والمحلية. ومنذ ذلك الحين، واصلت الصين تعزيز تشريعاتها في مجال حقوق الإنسان؛ وصيغت ستة قوانين أساسية جديدة منها قانون الممتلكات الثقافية غير المادية وقانون الصحة العقلية، واعتمد التعديل (الثامن) للقانون الجنائي، كما جرى تعديل ٢٥ نظاماً أساسياً آخر، مثل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون المحامين، وقانون عقود العمل، وقانون منع ومكافحة الأمراض المهنية. وهكذا وضعت الصين، منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ٢٠١٢، دستوراً والعديد من القوانين الأخرى، يعتبر ما مجموعه ٢٤٣ منها ساري المفعول في الوقت الراهن؛ وبهذه الطريقة، جرى باستمرار إثراء واستكمال إطار قانون حقوق الإنسان في ظل اشتراكية ذات طابع صيني.

باء- انضمام الصين إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والحالة الراهنة لتنفيذها (الفقرة ١١٤، التوصية ١)

٧- الصين دولة طرف في ٢٦ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان (انظر المرفق الثالث للاطلاع على القائمة الكاملة). وهي دولة موقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتواصل حالياً الهيئات المعنية في الحكومة الوطنية السعي باطراد إلى تحقيق إصلاحات إدارية وتشريعية تحضيراً للتصديق على العهد. وخلال الفترة الممتدة من أوائل عام ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، شاركت الحكومة الصينية في استعراض تقاريرها من العاشر إلى الثالث عشر الجمعية في تقرير واحد المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن تنفيذها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ كما قدمت تقريرها الثالث والرابع المجمعين في تقرير واحد عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتقريرها الأول عن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتقريرها السابع والثامن المجمعين في تقرير واحد بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقريرها السادس عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المقدم إلى الأمم المتحدة. وقدمت تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الموعد المحدد عام ٢٠١٠، وكفلت مرور استعراض اللجنة للتقرير عام ٢٠١٢ بسلاسة.

٨- وتحافظ الحكومة الصينية على اتصالات وحوار بنائين مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان على أساس تعاون جدي وموقف مسؤول. وهي تثمن الآراء والمقترحات التي تعرب عنها هيئات المعاهدات وتراعيها مراعاة تامة، وتعتمدها وتنفذها إلى أقصى حد تسمح به الظروف المحلية.

جيم - الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان

١- النظام القضائي (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٢ و ٣٢)

٩- اعتباراً من أواخر عام ٢٠٠٨، بدأت الصين جولة جديدة من الإصلاحات القضائية التي كان تعزيز ضمانات حقوق الإنسان هدفاً هاماً من أهدافها. وتدخل مهام محددة من هذه الإصلاحات ضمن المجالات الأربعة لتوزيع المهام القضائية توزيعاً أمثل، وتنفيذ سياسة جنائية تحقق التوازن بين الشدة والتسامح، وتعزيز بناء روح الفريق في القضاء، وتعزيز تمويل الجهاز القضائي من الميزانية. واكتمل حالياً الجزء الأساسي مما مجموعه ٦٠ إصلاحاً قضائياً، ويجري تجسيدها في تنقيح وتحسين التشريعات ذات الصلة.

١٠- فعلى سبيل المثال، أخذت محكمة الشعب العليا على عاتقها إصلاح نظام المستشارين في المحاكمات الشعبية، وتوحيد العقوبات، وإصلاح إجراءات المحاكمة. ولكفالة تنفيذ متين للإصلاحات، أصدرت المحكمة الخطة الخماسية الثالثة لإصلاح المحاكم الشعبية (٢٠٠٩-٢٠١٣) في آذار/مارس ٢٠٠٩، وهي تتضمن مقترحات بشأن ١٣٢ إصلاحاً محدداً تشمل توسيع نطاق اختيار المستشارين في المحاكمات الشعبية ومجال أنشطتهم، وكذا لوائح أكثر صرامة لتنظيم السلطة التقديرية للقضاة. وقد أنجز حتى الآن ١١٣ إصلاحاً محدداً. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدرت النيابة العامة الشعبية العليا خطة عمل من أجل تعميق إصلاح النيابة العامة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وتتضمن مقترحات بشأن ٨٧ إصلاحاً محدداً تشمل إصلاح الوسائل والإجراءات المستخدمة في اختيار المستشارين في المحاكمات الشعبية، وكذا تعزيز وتحسين الإشراف القانوني على دعاوى المنازعات الجنائية والمدنية. وقد اكتمل إنجاز الجزء الأكبر من هذه الإصلاحات المحددة.

٢- صياغة خطة شاملة لتطوير حقوق الإنسان (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٤ و ٥)

١١- في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩، وضعت الحكومة الصينية خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وأصدرتها. وتشير نتائج التقييم النهائي للخطة إلى أن كل التدابير الواردة فيها قد نفذت تنفيذاً فعالاً وأن كل هدف من أهدافها قد تحقق في الوقت المناسب؛ وقد أنجز حوالي ٣٥ في المائة من المؤشرات الملزمة وأكثر من ٥٠ في المائة من المؤشرات المتصلة بمعايش الناس قبل الموعد المحدد أو بشكل يتجاوز حصصها. واستناداً إلى استخلاص واع للتجربة، وضعت الحكومة الصينية خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وأصدرتها.

١٢- وتؤيد الحكومة الصينية بشكل فاعل البحوث النظرية المتعلقة بهيئة وطنية لحقوق الإنسان. وتجري الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون دراسات مكثفة حول مواضيع من قبيل وظيفة ودور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان

وجدوى إنشاء هيئة من هذا القبيل في الصين. كما أنشأت بعض المؤسسات مجموعات بحثية متخصصة، وعقدت العديد من الحلقات الدراسية، وأوفدت بعثات بحثية إلى بلدان سبق أن أنشئت فيها هيئات وطنية لحقوق الإنسان من هذا القبيل، ونشرت في هذا الصدد أيضاً عدداً من الكتب والدراسات الأكاديمية، من مثل 'لمحة عامة عن المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان'.
 ١٣- وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، نظمت وزارة الخارجية الصينية واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بصورة مشتركة حلقة دراسية في بيجين نوقشت فيها بشكل متعمق مواضيع من مثل وظيفة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ودورها وتطورها المستقبلي وتحليل مدى جدوى إنشاء هذه المؤسسة في الصين.

٣- التثقيف في مجال حقوق الإنسان (الفقرة ١١٤، التوصية ٧)

١٤- جعلت الحكومة الصينية التثقيف في مجال حقوق الإنسان عنصراً هاماً في خطتي العمل الوطنيتين لحقوق الإنسان اللتين صدرتا حتى الآن [انظر الفقرة ١١ أعلاه]، وهو ما يوضح موقف الدولة من النظام الإلزامي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، تدرج الخطة الخماسية الوطنية السادسة لإشاعة فهم القانون، الموجودة قيد التنفيذ حالياً، التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره عنصراً هاماً من عناصر تثقيف جميع المواطنين بشأن النظام القانوني، وتشدّد على توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين البارزين والموظفين العامين والشباب في جميع المستويات.

١٥- وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقد المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني ما مجموعه ست دورات تدريبية في المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان لفائدة مسؤولين في الحزب والحكومة والنظام القضائي من جميع المستويات. وقد أدمجت المدرسة المركزية للحزب والوحدات التعليمية للحزب على جميع المستويات وبشكل شامل حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية، وتوفر التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الرئيسيين من جميع الرتب. وتعمل وزارة العدل على إذكاء الوعي بسيادة القانون وحقوق الإنسان في صفوف موظفي إنفاذ القانون عن طريق توفير التدريب لحرس السجون من جميع أنحاء البلد، وكذلك عن طريق الأنشطة التثقيفية بالقيم الأساسية لفائدة موظفي إنفاذ القوانين في نظام الإدارة القضائية من جميع أنحاء الصين. وتعكف وزارة الأمن العام على تعميم وتنظيم التثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق رعاية إعداد مواد التدريس المتعلقة بإنفاذ قانون الشرطة وضمانات حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب من أجهزة الأمن العام على جميع المستويات إنشاء دورات دراسية بشأن هذا الموضوع في جميع دورات التدريب المقررة بالتناوب لأفراد الشرطة؛ كما تُبرز مواضيع معارف حقوق الإنسان والتثقيف بشأنها في موقعها الإلكتروني المخصص للتثقيف والتدريب في مجال الأمن العام. وتعمل رابطة المحامين في عموم الصين على تحسين دور المحامين في ضمان حقوق الإنسان عن طريق تنظيم تدريب متخصص وكذا أنشطة دراسية ونقاشات لفائدتهم.

١٦- وفي عام ٢٠١١، أدرجت وزارة التعليم الصينية مركز دراسات حقوق الإنسان بجامعة نانكاي، ومعهد دراسات حقوق الإنسان بجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، ومركز البحث والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بجامعة غوانجواو ضمن مجموعة المؤسسات التي تضم قاعدة البحوث التي تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تديرها الوزارة، وقدمت أموالاً خاصة دعماً لها. وقد دخل إنشاء مجموعة جديدة من المراكز الوطنية للتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان مرحلة التقييم الموضوعي.

١٧- وتشجع الحكومة الصينية وسائط الإعلام الإخبارية المركزية والإقليمية على تخصيص أعمدة ومقالات خاصة لحقوق الإنسان، وتواصل دعم استحداث مجلة 'حقوق الإنسان'، وشبكة حقوق الإنسان في الصين، وغيرها من المواقع الإلكترونية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظمت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان ما مجموعه أربعة اجتماعات وطنية لمؤسسات بحوث حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد من أجل تبادل الخبرات المهنية، كما عقدت الجامعات المرتبطة بالجمعية أربعة اجتماعات سنوية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المؤسسات الصينية للتعليم العالي.

٤- مشاركة المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائط الإعلام في حماية حقوق الإنسان (الفقرة ١١٤، التوصية ٦)

١٨- بحلول نهاية عام ٢٠١٢، كانت هناك ٤٩٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة في الصين تعمل في مجالات التعليم والتكنولوجيا، والثقافة والصحة، والإدارة الاجتماعية، والأعمال الخيرية والرعاية، وحماية حقوق الإنسان. وتجري مؤسسات أكاديمية من كل المشارب بحوثاً بشأن نظرية حقوق الإنسان بكل أمانة، وتشيع مفاهيم حقوق الإنسان والمعارف المتعلقة بها، وتذكي الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المجتمع. كما تعمل وسائط الإعلام بصورة فاعلة على إشاعة المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان ونشرها، وتراقب حماية حقوق المواطنين، عن طريق المنشورات والمقالات الصحافية والتقارير الإخبارية.

١٩- ومنذ عام ٢٠٠٩، ما فتئت الحكومة الصينية تشجع وتدعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية من أجل المشاركة في صياغة تشريعات حقوق الإنسان من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، منها تقديم مقترحات عبر نواب المؤتمر الشعبي الوطني وأعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وإصدار خبراء القانون لفتاوى، والمناقشات النظرية، واستطلاعات الرأي باستخدام شبكة الإنترنت؛ كما توجه إليها الدعوة للمشاركة في إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان. كما يُقدم الدعم المالي والتدريب لمؤسسات المساعدة القانونية المدنية، مما يحسن قدرتها على المشاركة في حماية حقوق الإنسان.

ثالثاً - الإنجازات والممارسات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - لحة عامة (الفقرة ١١٤، التوصيات ٢ و٣ و٢٤ و٢٧)

٢٠ - استجابت الصين استجابة فعالة جداً للآثار الخطيرة الناجمة عن الأزمة المالية الدولية، حيث حافظت على متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة ٩,٣ في المائة في السنة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٥١,٩ تريليون يوان عام ٢٠١٢، حيث قفز إلى ثاني أعلى مرتبة في العالم. وحافظت مداخيل سكان المناطق الحضرية والريفية على معدلات نمو سنوية متوسطها ٩,٩ في المائة و٨,٨ في المائة على التوالي.

٢١ - وفي عام ٢٠١١، أصدرت الصين الخطوط العريضة للخطة الخماسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (يشار إليها فيما يلي بـ "الخطة الخماسية الثانية عشرة")، والتي رسمت خريطة طريق كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. ويلعب تنفيذ الخطة، وسيواصل لعب دوراً هاماً في الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب وتحسين مستواه المعيشي.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الصين ونفذت خطة لإنشاء نظام وطني للخدمات العامة الأساسية في إطار الخطة الخماسية الثانية عشرة. وتضمن هذه الخطة تحقيق الإنصاف والعدالة بصورة فعالة عن طريق تسليط الضوء على مبدأ تخصيص الموارد العامة بصورة تفضيلية للمناطق الريفية والفقيرة، وكذا للفئات الاجتماعية المستضعفة، والعمل على تقليص أوجه التفاوت في الخدمات العامة فيما بين المناطق الحضرية والريفية وفيما بين المناطق الجغرافية.

٢ - الحق في سبل العيش (الفقرة ١١٤، التوصيتان ١٩ و٢٠)

٢٣ - تعطي الحكومة الصينية أولوية قصوى لإعمال حق الشعب في البقاء والتنمية، وقد حققت تحسناً واضحاً في النهوض بهذه الحقوق لفائدة الفقراء والمستضعفين. وأعدت الحكومة مخططاً عاماً ذا توجه إنمائي للحد من الفقر في المناطق الريفية في الصين (٢٠١١-٢٠٢٠) وهي منكبدة على تنفيذه بقوة، ويتواصل بفضلها تراجع عدد الفقراء في المناطق الريفية بصورة مثيرة. وفي عام ٢٠١١، رفعت الحكومة سقف الدخل المعياري لتلقي معونات الحد من الفقر ليصل إلى ٢ ٣٠٠ يوان، حيث يشمل ١٢٢ ٣٨٠ ٠٠٠ مستفيد؛ وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، تراجع عدد السكان المشمولين بهذا المعيار إلى ٩٨ ٩٩٠ ٠٠٠ شخص، أو بنسبة ١٠,٢ في المائة من سكان المناطق الريفية.

٢٤ - وارتفع المستوى المعيشي لسكان المناطق الحضرية والريفية في الصين بصورة متواصلة طوال السنوات القليلة الماضية. ففي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، ارتفع نصيب الفرد من

استهلاك الأغذية من ٣٩٨ كلغ إلى ٤٣٥ كلغ. وبحلول عام ٢٠١٢، انخفض مُعامل إنجل (Engel) بالنسبة للأسر الحضرية والريفية إلى ٣٦,٢ في المائة و٣٩,٣ في المائة على التوالي. ويُضَمَّن الحق في الغذاء حالياً للمقيمين في المناطق الريفية والحضرية الصينية على السواء، مع تحسن الأنماط الغذائية وارتفاع مستويات التغذية.

٢٥- وقد أُرسى الإنجاز الأساسي المتمثل في الحق في البقاء على قيد الحياة والارتفاع المستمر لمستوى المعيشة أساساً متيناً لتمتع الشعب تمتعاً كاملاً بحقه في التنمية إلى جانب تحقيق نمائه تحقيقاً كاملاً.

٣- الحق في العمل (الفقرة ١١٤، التوصية ١٧)

٢٦- عثر ما مجموعه ٥٨,٧ مليوناً من سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء الصين على وظائف جديدة في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، في حين ظلت نسبة البطالة المسجلة في المدن دون ٤,٣ في المائة. واستجابة للأزمة المالية الدولية، تساعد الحكومة العمال المهاجرين على تنمية مهاراتهم والعثور على وظائف وبدء أعمال تجارية عن طريق الإسراع بتنفيذ سياسات لتعزيز المشاريع التجارية وتثبيت الوظائف، ولتوسيع ودعم استقرار العمالة، وبالأخص لتعزيز المهارات المهنية للعمال المهاجرين وتوفير تدريب على تنظيم المشاريع لهم. كما صاغت الحكومة خطة لتعزيز العمالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وهي بصدد تنفيذها؛ وهذه أول خطة في الصين تصمم تحديداً للنهوض بالعمالة على مستوى الدولة.

٢٧- ووضعت الصين إطاراً قانونياً لحماية حقوق العمال. وأصدرت قانون الوساطة والتحكيم في منازعات العمل، وصاغت قوانين ولوائح تحدد قواعد الوساطة في منازعات العمل في المشاريع التجارية. وحتى الوقت الحاضر، أنشئت ١٧٣٧ محكمة للتحكيم في منازعات العمل؛ ومنذ عام ٢٠٠٨، عالجت هيئات التحكيم والوساطة ٦,٠٢٣ ملايين منازعة عمل على جميع المستويات وفي جميع أنحاء البلد، مسجلة معدلاً لتسوية الدعاوى من حوالي ٩٠ في المائة. كما أنشئت آلية شاملة لتسوية الحد الأدنى للأجور. وقد أعادت خمس وعشرون من محافظات الصين تسوية الحد الأدنى للأجور فيها بحلول ٢٠١٢، حيث رفعته بمتوسط ٢,٢ في المائة. كما يجري بالتدرج إنشاء آليات للزيادة العادية في الأجور في المشاريع التجارية وآليات للأداء الآمنة، وما فتئت أجور العمال تنمو باطراد تبعاً للتنمية الاقتصادية الإجمالية. وصممت نظم للإشراف على الأمان الوظيفي وآليات عمل ذات جودة أفضل نسبياً، وأنشئت ما مجموعه ٣٢٩١ هيئة للإشراف على الأمان الوظيفي في جميع أنحاء البلد.

٢٨- وتواصل تعديل وتحسين القوانين واللوائح والقواعد التي تنظم سلامة الإنتاج، بتحسين نظم مراقبة سلامة الإنتاج، ورصد إنفاذ القانون والنجدة والإغاثة في حالات الطوارئ، كما حدث تحسن مطرد في الحالة العامة لسلامة الإنتاج. وتراجع عدد الوفيات في الحوادث بجميع أنواعها بنسبة ١٣,٥ في المائة في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢.

٢٩- وبحلول عام ٢٠١٢، انضم ٢٨٠ مليون عامل في جميع أنحاء الصين إلى نقابات العمال، ١٠٥ ملايين منهم إلى اتحادات المزارعين. وعلى نطاق الوطن، بلغ عدد المشاريع التجارية التي تجري مفاوضات جماعية بشأن الأجور إلى ٢,٨٩٩ مليون، وتشمل ١٤٤ مليون عامل، وأنشئ ما مجموعه ١٧ ٠٠٠ مؤسسة تنسق فيها علاقات العمل فيما بين العمال وأرباب العمال والحكومة عبر الآلية الثلاثية الأطراف.

٤- الحق في الضمان الاجتماعي (الفقرة ١١٤، التوصية ١٨)

٣٠- حققت الحكومة الصينية، على مدى السنوات الأربع الماضية، نتائج إيجابية في جهودها الرامية إلى بناء نظام للضمان الاجتماعي يغطي السكان الحضريين والريفيين ويضم الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والجمعيات الخيرية.

٣١- وأنشأ قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ٢٠١٠ نُظماً للضمان الاجتماعي تشمل المعاش الأساسي، والصحة الأساسية، والتأمين على الإصابات المهنية والبطالة والأمومة على الصعيد الوطني. وقد حققت النظم الجديدة لتأمين المعاشات الاجتماعية التي نفذت لفائدة سكان المناطق الريفية والحضرية التغطية الكاملة عام ٢٠١٢، أي قبل ثمان سنوات من التاريخ المتوخى في الخطة الأصلية. وبلغ عدد سكان الحضر والريف المشاركين في برامج التأمين ٤٨٤ مليوناً، يتلقى ١٣١ مليوناً منهم معاشات. وارتفع متوسط المعاش الشهري الذي يتلقاه الموظفون المتقاعدون من مشروع تجاري من ١ ٢٢٥ يواناً عام ٢٠٠٩ إلى ١ ٧٢١ يواناً عام ٢٠١٢. ويتوجه نظام التأمين الطبي إلى اتخاذ شكله الأساسي، حيث يشارك أكثر من ١,٣ مليار شخص في شتى أنواع مخططات التأمين الطبي. كما يجري باستمرار تحسين السياسات المتعلقة بالتأمين على البطالة، والإصابات المهنية، والأمومة والزيادة في استحقاقاتها. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١٢، كان عدد من الأشخاص المنخرطين في التأمين على الحوادث المهنية قد وصل إلى ١٩٠,١ مليوناً، بزيادة قدرها ٣٧,٩ في المائة مقارنة بالرقم الذي يمثله في نهاية عام ٢٠٠٨.

٣٢- وقد جرت عملياً إقامة نظام لتأمين سبل العيش يغطي بشكل كامل سكان المناطق الحضرية والريفية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، كان عدد الأشخاص المقيمين في المناطق الحضرية والريفية الذين يتلقون بدل الإعاشة الأساسي ٢١,٤٢٥ مليوناً و٥٣,٤١ مليوناً على التوالي؛ وكانت النفقات على الإعاشة الأساسية قد ارتفعت إلى ١٣٩,٢٣ مليار يوان، بزيادة قدرها ٦٤,٧ في المائة عن الرقم المسجل عام ٢٠٠٩.

٥- الحق في السكن

٣٣- وبموازاة تلبية الاحتياجات الإسكانية للجمهور من خلال تطوير سوق المساكن التجارية، تواصل الحكومة الصينية تنفيذ مشاريع الإسكان المدعومة لذوي الدخل المنخفض لتلبية احتياجاتهم من المساكن.

٣٤- وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، خصصت الحكومة المركزية إجمالاً أكثر من ٤٥٠ مليار يوان في شكل منح لبناء مساكن بأسعار معقولة في المناطق الحضرية وتحويل مناطق مدن الصفيح؛ وقد بدأ تشييد ٢٩ مليون وحدة سكنية بأسعار معقولة في المناطق الحضرية في جميع أنحاء البلاد، اكتملت أكثر من ١٧ مليون وحدة منها بشكل عام. وفي الوقت نفسه، تلقى ما يقارب ٥ ملايين أسرة معيشية منخفضة الدخل ومحرومة اقتصادياً في المناطق الحضرية في جميع أنحاء الصين إعانات لإيجار المساكن الخفيفة التكلفة وزعتها الحكومة لمساعدتها على مواجهة صعوبات السكن. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، خصصت الحكومة الصينية إجمالاً ٦٨,٩٧٢ مليار يوان، حيث قدمت الدعم لـ ٩,٥ ملايين أسرة ريفية فقيرة لترميم مساكنها المتداعية.

٣٥- ويجري في السنوات الأخيرة، في إطار التدابير التي تتخذها الحكومة الصينية من أجل تحسين وتتميم نظام مصادرة الأراضي وهدم المباني، وضع معايير لمثل هذه العمليات وتنفيذ إجراءاتها تنفيذاً صارماً. والهدم غير القانوني ممنوع منعاً باتاً كما جرى توسيع نطاق الرقابة والتفتيش لحماية الحقوق المشروعة للمواطنين.

٦- الحق في التعليم (الفقرة ١١٤، التوصيتان ١٦ و ٢٢)

٣٦- في عام ٢٠١٠، أصدرت الصين الخطوط العريضة للبرنامج الوطني المتوسط والطويل المدى لإصلاح وتنمية التعليم (٢٠١٠-٢٠٢٠). وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، زاد الاستثمار المالي الإجمالي في التعليم من ١,٠٤٥ تريليون يوان إلى ١,٨٥٨٧ تريليون يوان، وهو ما يمثل زيادة من ٣,٣١ في المائة إلى ٣,٩٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠١١، أخذت الصين بالتعليم الإلزامي الشامل لفترة تسع سنوات، وهو يغطي حالياً السكان بنسبة ١٠٠ في المائة. وكان المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي قد بلغ ٣٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٢؛ وبما مجموعه ٣٣,٢٥ مليون شخص في المدارس، تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم في هذه الفئة.

٣٧- وتتخذ الحكومة الصينية حالياً سلسلة من الإجراءات السياسية لإدامة توسع الاستثمار في تجديد مباني مدارس المرحلة الأولى من الثانوي في الأرياف وبناء مهاجع لتنقل المدرسين، إلى جانب تخصيص الموارد التعليمية بصورة تفضيلية للمناطق الريفية، والداخلية والغربية، ومناطق الأقليات الإثنية، وهو ما خفف بشكل واضح من الاختلالات التي يعرفها التعليم. وقد أنشأت الصين نظاماً لسياسات تقوم على تقديم الإعانات للطلاب المنحدرين من أسر فقيرة، وهو يغطي جميع مراحل التعليم انطلاقاً من ما قبل المدرسي إلى الدراسات العليا؛ ويتلقى ما يقارب ٨٠ مليون طالب من الأسر الفقيرة كل سنة مثل هذه الإعانات التي تبلغ قيمتها ما يقارب ١٠٠ مليار يوان. وفي دورة الخريف لعام ٢٠١١، عبأت الدولة برنامجاً تجريبياً لتوفير بدلات لوجبات مغذية لنحو ٣٠ مليون طالب ريفي في التعليم الإلزامي.

٣٨- وتولي الحكومة الصينية أهمية كبرى لحماية حقوق الأطفال المرافقين للعمال الريفيين المهاجرين إلى المناطق الحضرية في التعليم الإلزامي. وفي الوقت الراهن، يتلقى ما مجموعه ١٣,٩٣٨٧ مليون من هؤلاء الأطفال التعليم الإلزامي في المدن، وهو ما يمثل ٩,٧ في المائة من العدد الإجمالي للتلاميذ في مرحلة التعليم الإلزامي؛ ويتابع ٨٠,٢ في المائة من هؤلاء الأطفال دراستهم بالمدارس العامة. وستواصل الحكومة الصينية اتخاذ تدابير للسماح لهم بالمشاركة في امتحانات شهادة الثانوية العامة المحلية، بحيث تحل تدريجياً الصعوبات التي كان أفراد هذه الفئة يواجهونها في مواصلة دراستهم في البلدات التي أكملوا تعليمهم الإلزامي فيها. كما أصبح تعليم الأطفال ذوي الإعاقة متاحاً على نطاق أوسع ويعرف نظام تعليمهم تحسناً مستمراً.

٧- الحقوق الثقافية (الفقرة ١١٤، التوصية ٣)

٣٩- ما فتئت الحكومات الصينية على جميع المستويات تزيد باستمرار، ومنذ عام ٢٠٠٩، استثماراتها في الثقافة، ونفذت في هذا الصدد سياسات تفضيلية لفائدة سكان غرب الصين وعلى مستوى القاعدة الشعبية، فضلاً عن المخصصة للفئات المستضعفة. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١١، جعل دخول عامة الجمهور إلى جميع المتاحف على مستوى المقاطعات مجانياً، كما رفعت الحواجز والعتبات عن الوصول إلى جميع المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمراكز المجتمعية في المدن. وتنفذ مؤسسات الثقافة الجماهيرية على جميع المستويات أنشطة ثقافية عامة مكثفة وغنية المحتوى وصحية؛ وفي عام ٢٠١١ لوحده، نظم ١٠٧ ٠٠٠ معرض، و٦٢٠ ٠٠٠ نشاط ثقافي وفني، وقدمت ٣٤٠ ٠٠٠ دورة تدريبية من جميع الأنواع. وسجل ارتفاع حاد في الخدمات الثقافية التطوعية في جميع أنحاء البلد، مما يثري بشكل كبير الحياة الثقافية للناس على المستوى الشعبي. وتعرف نظم الخدمات الثقافية العامة تحسناً مستمراً، وقد تم إجمالاً الانتهاء من تنفيذ سياسة قوامها إقامة مراكز ثقافية ومكتبات في كل مقاطعة ومراكز مجتمعية في كل بلدة، مما حسن كثيراً ظروف الحياة الثقافية لكتلة واسعة من الشعب.

٨- الحق في الصحة (الفقرة ١١٤، التوصيات ١٦ و ٢٠ و ٢١)

٤٠- تحسنت الأوضاع الصحية للشعب الصيني كثيراً في السنوات الأخيرة. فقد بلغ متوسط العمر المتوقع للفرد ٧٥ سنة عام ٢٠١٢، وانخفضت معدلات الوفيات النفاسية من ٣٤,٢ لكل مائة ألف عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٥ لكل مائة ألف عام ٢٠١٢، وانخفضت معدلات وفيات الرضع من ١٤,٩ في الألف إلى ١٠,٣ في الألف خلال الفترة نفسها. وتأتي في طليعة البلدان النامية من حيث المؤشرات الصحية الأولية.

٤١- ومنذ تنفيذ إصلاح معمق للأنظمة الطبية وأنظمة الرعاية الصحية عام ٢٠٠٩، أنشئ نظام طبي وصحي أساسي أولي لفائدة سكان المناطق الحضرية والريفية، يضمن توافر الخدمات الطبية والرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين الصينيين؛ وقد تم إجمالاً تنفيذ

سياسة إنشاء عيادة في كل قرية ومركز صحي في كل بلدة، وكذا تحقيق هدف وجود مستشفى يستوفي معايير المقاطعة في كل مقاطعة.

٤٢- ولتحسين حماية صحة المواطنين، أصدرت الصين قانون سلامة الغذاء عام ٢٠٠٩ ونفذته، وأنشأت لجنة لسلامة الأغذية تابعة لمجلس الدولة عام ٢٠١٠، وأنشأت مركزاً وطنياً لتقييم مخاطر سلامة الأغذية عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، تقوم باستمرار بتحسين وإتمام نظام لوائح ومعايير سلامة الأغذية، وتعزيز الرصد والتقييم والإنذار المبكر من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية، وتباشر بفاعلية عملية إدخال تحسينات على سلامة الغذاء، وتضع أنظمة للحصول على تصاريح الوصول إلى الأسواق، ولعمليات التفتيش الإلزامية للمصانع، وعمليات التفتيش اليومية للعينات.

٤٣- وقد أولت الحكومة الصينية أهمية استراتيجية معززة لحماية البيئة؛ وجعلت من خفض الانبعاثات الملوثة الرئيسية تعهداً ملزماً، واقترحت مفاهيم استراتيجية من مثل بناء حضارة إيكولوجية، وهي تعمل على حل القضايا البيئية العالقة. وقد شرعت وزارة حماية البيئة في رصد مستويات الملوثات التي لها ارتباط وثيق بصحة الإنسان، من مثل المواد الجسيمية ٢,٥ (PM^{2.5})، وذلك في مناطق رئيسية مثل منطقة بيجين - تيانجين - حبي، ودلتا نهر اليانغتسى ودلتا نهر بيرل، وكذا في البلديات الخاضعة بصورة مباشرة للحكومة المركزية وعواصم المحافظات، وفي إطلاع الجمهور على المعلومات المحصل عليها.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حماية الحق في الحياة (الفقرة ١١٤، التوصية ٣٠؛ والفقرة ١١٦، التوصية ٢)

٤٤- بالرغم من الإبقاء على عقوبة الإعدام في الصين، فإنها تخضع لرقابة صارمة وتستخدم بحذر. وفي السنوات القليلة الماضية، قلصت الصين تطبيقها بصورة أكبر من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير الهامة لتحسين وإتمام نظام الأدلة في القضايا التي يعاقب عليها بالإعدام، والحد من عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وتقنين معايير تطبيق عقوبة الإعدام والإجراءات التي تعالج بها مثل هذه القضايا.

٤٥- وفي عام ٢٠١٠، أصدرت محكمة الشعب العليا وغيرها من أجهزة الحكومة المركزية بصورة مشتركة لوائح بشأن القضايا التي تظهر فيما يتصل بدراسة وتقييم الأدلة في القضايا التي يعاقب عليها بالإعدام واستبعاد الأدلة غير القانونية في القضايا الجنائية، حيث شددت على ضرورة تبديد كل شك له أسس معقولة بشأن الوقائع والأدلة عند تطبيق عقوبة الإعدام، وتطبيق معايير صارمة عند دراسة وتقييم الأدلة في مثل هذه القضايا.

٤٦- وبموجب التعديل (الثامن) للقانون الجنائي الذي اعتمد عام ٢٠١١، ألغت الصين عقوبة الإعدام بالنسبة لثلاث عشرة جريمة اقتصادية غير عنيفة منفصلة، وهو ما يمثل ١٩,١

في المائة من ففة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. ولإيجاد الشروط القانونية لمواصلة الخفض التدريجي لتطبيق عقوبة الإعدام، ينص التعديل أيضاً على إعفاء أي شخص يبلغ من العمر ٧٥ سنة أو أكثر وقت المحاكمة من تطبيقها.

٤٧- وفي عام ٢٠١٢، عدلت الصين قانون الإجراءات الجنائية، إذ كتبت بشكل صريح "احترام حقوق الإنسان وحمايتها" في القانون، وزادت من تحسين وإتمام إجراء مراجعة عقوبة الإعدام. وينص القانون على أن تراجع محكمة الشعب العليا القضايا التي يعاقب عليها بالإعدام وتستجوب المدعى عليهم، وأنه ينبغي للمحكمة الاستماع إلى أي طلب من محامي الدفاع، وأنه يجوز للنيابة الشعبية العليا أن تقدم المشورة إلى المحكمة.

٢- حماية حق الفرد في الحرية (الفقرة ١١٤، التوصية ٣١)

٤٨- إن نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل تدير تربوي وإصلاحي يتناسب مع الظروف الوطنية للصين؛ ولديها إجراءات حددها القانون لدراسته والموافقة عليه، وآليات للإشراف عليه، وقنوات لتطبيقه. وتعكف حالياً أجهزة الحكومة التي يدخل ضمن اختصاصها على دراسة مقترحات محددة لتعزيز إصلاح نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل بصورة فاعلة ومطردة.

٤٩- ولتقنين تطبيق التدابير القسرية بصورة أكبر، يحدد قانون الإجراءات الجنائية بصيغته المعدلة عام ٢٠١٢ شروطاً أكثر صرامة وأكثر تفصيلاً للاعتقال، إلى جانب الإجراءات الإضافية التي ينبغي أن تتبعها النيابة الشعبية في استجواب المشتبه فيهم جنائياً والاستماع إلى وجهات نظر محامي الدفاع عند التحقيق والموافقة على الاعتقالات؛ كما يضع نظاماً لمراجعة حالة الأشخاص الموجودين رهن الاحتجاز سلفاً، وكذا لتحسين إجراءات تعليق أو تعديل التدابير القسرية والحد من اللجوء إلى الاحتجاز. وتلعب هذه الأحكام، إلى جانب قوانين من مثل اللوائح المتعلقة بالاحتجاز الصادرة عام ٢٠١٢، دوراً هاماً في الحفاظ على الحقوق المشروعة للمواطنين.

٥٠- وقد تم تحقيق اختراقات هامة في إقامة نظام الإصلاح المجتمعي المنصوص عليه في التعديل (الثامن) للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية المنقح حديثاً، والذي وضع الإطار القانوني للإصلاح عن طريق الخدمة المجتمعية ووسع نطاق تطبيق العقوبات غير الاحتجازية. وقتنت التدابير المتخذة لتنفيذ الإصلاح عن طريق الخدمة المجتمعية، التي نشرتها بشكل مشترك الأجهزة الحكومية المعنية، سير الإصلاح عن طريق الخدمة المجتمعية ووفرت ضمانات لهذا النظام. وفي الوقت الحاضر، يصل المجموع الإجمالي للأشخاص الذين يتلقون الإصلاح عن طريق الخدمة المجتمعية في جميع أنحاء الصين إلى ١,٤٠١ مليون شخص، كما أن النتائج إيجابية.

٣- حقوق التصويت والمشاركة السياسية

٥١- في عام ٢٠١٠، عدلت الصين قانون انتخابات المجلس الوطني لنواب الشعب والمجالس الشعبية المحلية، حيث زادت من تحسين وإتمام النظام الانتخابي. وبموجب القانون

المعدل، ينتخب نواب المجالس الشعبية حسب نسبتهم إلى سكان المناطق الحضرية والريفية، وبما يتناسب مع ظروف التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلد والتغيرات التي يعرفها سكان المناطق الحضرية والريفية. كما نقحت الصين القانون الأساسي للجان القرويين عام ٢٠١٠، حيث زادت من تحسين وإتمام إجراءات انتخاب وعزل أعضاء تلك الهيئات، وكذا إدارتها إدارة ديمقراطية، ونظام الرقابة الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تعاقب السلطات القضائية جريمة تعطيل الانتخابات وتمنعها، وفقاً للقانون.

٥٢- وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، أجريت انتخابات النواب لولايات جديدة في المجالس الشعبية للمقاطعات والبلدات في ٣١ مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي وبلدية خاضعة بصورة مباشرة للحكومة المركزية في جميع أنحاء الصين، وأفرزت حوالي مليوني نائب على صعيدي المقاطعات والبلدات. وأجريت انتخابات مباشرة للفوز بعضوية ٩٨ في المائة من لجان القرويين في البلاد، وبلغ متوسط إقبال الناخبين ٩٥ في المائة.

٤- حظر التعذيب

٥٣- تعمل الصين باستمرار على تحسين وإتمام قوانينها من أجل منع وقمع الأفعال غير المشروعة لفرادى الموظفين القضائيين، من مثل انتزاع الاعترافات تحت التعذيب أثناء جمع الأدلة في قضية من القضايا. وقد تم تعديل قانون الإجراءات الجنائية من أجل الحظر الصريح لإكراه أي شخص على تجريم ذاته، والحفاظ على الطابع الطوعي للإفادات التي يبدي بها المشتبه فيهم والمتهمون جنائياً؛ كما يعزز قواعد استبعاد الأدلة غير القانونية، وينص على ضرورة استبعاد الإفادات المحصل عليها باستخدام أساليب غير مشروعة من مثل الإكراه، وكذلك إفادات الشهود المحصل عليها بوسائل غير مشروعة مثل العنف أو التهديد. وفي الوقت نفسه، أضيفت أحكام أخرى لتنص على إجراءات التسليم الفوري للمشتبه فيهم إلى مراكز الاحتجاز عقب احتجازهم أو القبض عليهم، واستجوابهم في مركز الاحتجاز، وتسجيل عملية الاستجواب بالصوت والصورة. وتوضح التفسيرات القضائية المنقحة حديثاً المصاحبة للقانون المعدل وتضبط معايير إنفاذها، وتعزز رصد الإجراءات التي تعالج بها القضايا الجنائية، وتنص على وجوب التحقيق في إجراءات من مثل انتزاع الموظفين القضائيين للاعترافات تحت التعذيب خلال سير الدعاوى والتحقق منها بحيث يقاضى المسؤولون عن ذلك وفقاً للقانون.

٥٤- ونفذت أجهزة الأمن العام أعمال تجديد كبيرة وموحدة لمباني مرافق إنفاذ القانون، وذلك باستخدام حواجز مادية لفصل الأجنحة التي تعالج فيها القضايا عن الأجزاء الأخرى من المرافق، وبثبيت معدات المراقبة الإلكترونية التي تغطي بشكل كامل تلك الأجنحة. كما ثبتت معدات التسجيل السمعي البصري في غرف الاستجواب لمراقبة كامل عملية استجواب الموظفين المكلفين بالقضية للمشتبه فيهم جنائياً. وتعمل سلطات النيابة باستمرار على توحيد إجراءات جمع الأدلة أثناء التحقيق في حالات الإساءة الجنائية لاستعمال الصلاحيات الإدارية

الرسمية والمقاضاة عليها، وتكفل إجراء تسجيلات سمعية بصرية متزامنة تماماً لاستجواب الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لمثل هذه الجرائم. ووفقاً للقانون، فإن المناطق الخاضعة للإشراف تخضع لمراقبة سلطات النيابة والشرطة والمجتمع ككل.

٥- الحق في محاكمة عادلة (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٣٤ و ٣٥)

٥٥- يضمن قانون الإجراءات الجنائية المعدل والتفسيرات القضائية المنقحة حديثاً المرافقة له مزيداً من الحماية لحق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة من خلال تدابير محددة تُلزم بأن يسمح للمشتبه فيهم جنائياً بتوكيل محام للدفاع أثناء مرحلة التحقيق السابق للمحاكمة، وتوسع نطاق تطبيق المساعدة القانونية، وتحسن وتتم الإجراءات التي تتيح لمحامي الدفاع زيارة المشتبه فيهم جنائياً، وتزيد من تحسين إجراءات المحاكمة، وتوحد الطريقة التي يتعامل بها مع توصيات الحكم، وتعزز إلزام الشهود بالإدلاء بشهادتهم في المحكمة، وتنشئ آلية لإعانة الشهود على الإدلاء بشهادتهم، وتحسن وتتم أنظمة حماية الشهود.

٥٦- ويحمي قانون الإجراءات المدنية المعدل حقوق التقاضي للأطراف المتورطة في منازعات عن طريق زيادة تحسين وإتمام إجراءات توجيه التهم، وقبول القضايا وإعداد المحاكمة التمهيديّة؛ ووضع أنظمة المنازعات الصغيرة، ودعاوى المصلحة العامة، وجبر ضرر الأطراف من غير المتقاضين؛ وتحسين وإتمام نظم التدابير التحفظية، والتعامل مع الأدلة، وتجهيز الدعوى، والتوافر العلني لوثائق الحكم، فضلاً عن إجراءات الإشراف على المحاكمات.

٥٧- وتعد المعلومات القضائية مفتوحة بالكامل، كما تم توحيد وإتمام النظم التي تنظم عمل المستشارين والمراقبين في المحاكمات الشعبية. وقد صاغت محكمة الشعب العليا أحكاماً بشأن الانفتاح القضائي وفتاوى بشأن مواصلة تعزيز عمل المستشارين في المحاكمات الشعبية. وتعكف المحاكم من جميع المستويات في جميع أنحاء البلاد على إنشاء مرافق استقبال لتسجيل القضايا وإعلان المحاكمات للجمهور وتوفير المعلومات حول المساعدة القانونية وتوسيع نطاق اختيار المستشارين في المحاكمات. وقد شارك المستشارون في المحاكمات الشعبية في أكثر من مليوني محاكمة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١.

٥٨- وقد وضعت ضمانات فعالة لكفالة حق المحامين في ممارسة مهنتهم. وأوضح قانون الإجراءات الجنائية المعدل وقانون المحامين وضعهم الترافعي في جميع مراحل عملية التقاضي، وألزم بالسماح للمشتبه فيهم جنائياً في جميع القضايا بتوكيل محامين للدفاع عنهم، وحسن وتم الضمانات المتعلقة بشروط اجتماع المحامين بموكليهم وغيرها من التدابير المنصوص عليها في القانون، ووسع نطاق سجلات القضايا التي يحق للمحامين الوصول إليها. وهناك حالياً ما يقارب ٢٠.٠٠٠ مكتب للمحاماة و ٢٣٠.٠٠٠ محام في الصين، ويعرض سنوياً على المحاكم ما متوسطه ٢,٣ مليون قضية، إضافة إلى مليون قضية أخرى غير تنازعية، وقدمت المساعدة القانونية في ٣٠٠.٠٠٠ قضية.

٦- الحق في حرية العقيدة الدينية

٥٩- تضمن الحكومة الصينية، وفقاً للقانون، حرية مواطنيها في العقيدة الدينية، وتحمي أنشطتهم الدينية العادية، وتدافع عن الحقوق والمصالح المشروعة للطوائف الدينية، وتساعد في تذليل الصعوبات الموضوعية. وهناك حالياً حوالي ٥٥٠٠ ٥ جماعة دينية في الصين، إلى جانب ما يقارب مائة مؤسسة أكاديمية لها ارتباط ديني، وما يصل إلى ١٤٠٠٠٠ مكان للأنشطة الدينية المسجلة وفقاً للقانون والمفتوحة أمام الجمهور. ويصل تعداد رجال الدين حوالي ٣٦٠٠٠٠ شخص، وهناك حوالي مليار من المتدينين. وتشرف المنظمات الدينية والمتدينون أنفسهم على تنظيم جميع الواجبات الدينية العادية التي يؤديها رجال الدين، من مثل الأنشطة الدينية العادية التي تقام في أماكن العبادة أو دور المتدينين وفقاً للعرف الديني؛ وتتمتع هذه الأنشطة بحماية القانون ولا يجوز أن يتدخل فيها أي شخص. واعتباراً من عام ٢٠٠٩، زادت الأموال التي تقدمها الحكومة الصينية إلى الطوائف الدينية لصيانة وإصلاح المعابد وغيرها من أماكن العبادة إلى ٢٠ مليون يوان، وزادت مرة أخرى عام ٢٠١١ إلى ٣٠ مليون يوان. وفي عام ٢٠١٠، أدرج مجلس الدولة المرافق الدينية في الخطط العامة لإعادة الإعمار في أعقاب كارثة زلزال يوشو، إذ استثمر ما يقارب ١ مليار يوان في جهود الانتعاش بعد الكوارث وإعادة الإعمار. كما استثمرت الحكومة الصينية ٨٠٠ مليون يوان في بذل جهود كبيرة لتحسين الظروف المادية في مكاتب الجماعات الدينية الوطنية، وكذلك في قاعات الدراسة في المدارس والمعاهد الدينية. وقد نشرت الدولة وثائق محددة بشأن حل القضايا الناشئة فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية لمن يشغلون وظائف رجال دين، وانتهت من التنفيذ الإجمالي للتغطية الكاملة على أساس طوعي.

٧- حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٣٣ و٣٦)

٦٠- تواصل الدولة زيادة استثماراتها في مرافق المعلومات الأساسية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان عدد المواطنين الصينيين الذين يستخدمون الإنترنت قد بلغ ٥٦٤ مليون شخص وكان معدل تغلغل الإنترنت ٤٢,١ في المائة، كما كان ٣٠٩ ملايين شخص يستخدمون المدونات الصغرى. وفي كل سنة، توفر التفاعلات عبر الإنترنت خلال دورات المجلس الوطني لنواب الشعب والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني الاتصال المباشر مع أعلى مستوى من صانعي القرار على الصعيد الوطني. وقد أصبح ممارسة شائعة لدى الأجهزة التشريعية والحكومية الوطنية والمحلية استطلاع آراء الجمهور عبر شبكة الإنترنت خلال عملية صياغة التشريعات أو وضع السياسات.

٦١- ولحماية أمن شبكة المعلومات وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين، اعتمدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب قراراً بشأن تعزيز حماية المعلومات على الشبكات عام ٢٠١٢، حيث منعت بشكل صارم سرقة المعلومات الإلكترونية الشخصية للمواطنين أو حيازتها بغير ذلك من الوسائل غير المشروعة، وكذلك بيعها أو نقلها

إلى أشخاص آخرين بغير ذلك من الوسائل غير المشروعة. واتخذت الحكومة الصينية تدابير عديدة لتعزيز إدارة الإنترنت، حيث تحظر المحتويات التي تخرض على العنف أو الكراهية العنصرية، وتمنع منعاً باتاً المواقع الإباحية الضارة بالأطفال، وتضيق الخناق على الاحتيايل عبر الإنترنت وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية.

٦٢- وجرى تعزيز قوانين الصحافة والنشر بصورة أكبر، كما نما حجم قطاعي الصحافة والنشر باطراد. وفي الوقت الحاضر، تعرف الصين نشر أكبر عدد من الكتب وأكبر تداول للصحف اليومية في العالم، كما تحل ثانية في حجم المنشورات الإلكترونية، ولها ثالث أكبر صناعة طباعة من حيث قيمة الناتج الإجمالي. وفي السنوات الأخيرة، ركزت الدولة على تشجيع برامج لصالح الشعب، مثل مشروع القراءة في كل أرجاء الوطن، ومشروع المكتبات الريفية، وترجمة ونشر الأعمال بلغات الأقليات، كما عملت باستمرار على تحسين وإتمام البنية التحتية لأنشطة القراءة. كما تزداد درجة انفتاح وسائل الإعلام الصينية باطراد، مع تقديم تغطية موضوعية عن الصين باللغتين الإنكليزية والفرنسية وغيرهما من اللغات لمساعدة العالم الخارجي على فهم الصين الحقيقية.

٦٣- وتعمل الدولة على تعزيز الشفافية في الشؤون الحكومية بصورة شاملة. وتعمل حالياً سلفاً حوالي ٤٥ ٠٠٠ بوابة إلكترونية حكومية؛ وفي عام ٢٠١١، كشفت ٤١ محافظة ومنطقة وبلدية طوعية حوالي ٢٨,٨٥ مليون معلومة، في حين كشفت مختلف وزارات وإدارات أجهزة الدولة المركزية طوعية حوالي ١,٤٩ مليون معلومة.

٨- الحق في الرقابة الديمقراطية

٦٤- حظيت حقوق المواطنين في الرقابة الديمقراطية على مزيد من الضمانات. وبمبارس المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة صلاحياتهما بصورة كاملة في الرقابة على تنفيذ الدستور والقوانين، والنهوض بصورة شاملة بحماية حقوق المواطنين وإعمالها. وقد استمعت اللجنة الدائمة، في مناسبات عديدة، لتقارير خاصة عن أعمال مجلس الدولة ومحكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا واستعرضتها، وكذا للتقارير المتعلقة بتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانيتها؛ ودرست تنفيذ قوانين من مثل قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها من زاوية إنفاذ القانون؛ وأجرت تحقيقات خاصة في مشاريع بعينها من مثل إصلاح النظم التي تحكم الميزانية المركزية، والأمن الغذائي القومي، وتعزيز الرعاية الطبية والصحية. كما تعرف آلية الرقابة التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بدورها تحسناً تدريجياً، مع زيادة مماثلة في فعالية الرقابة الديمقراطية.

٦٥- وتحمي الحكومات من جميع المستويات، إلى جانب إدارتها التنفيذية والمعنية بالملتمسات، الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين من خلال تنفيذ اللوائح المتعلقة بالملتمسات بأمانة، وتوفير قنوات طبيعية ودون حواجز للملتمسات، والعمل بقوة على تعزيز تدابير من

مثل تقديم الملتزمات باستخدام الإنترنت وإيجاد خطوط هاتف مباشرة لتلقي الشكاوى، وتحسين وإتمام آليات استقاء المشورة من المواطنين، وتعزيز نظم جمع المعلومات وتحليلها، وتحفيز كبار المسؤولين على المشاركة المباشرة في التعاطي مع الملتزمات، والتحقيق في النزاعات والمنازعات وحلها، والحد من تراكم القضايا.

جيم - حقوق الفئات الخاصة

١- حقوق المرأة (الفقرة ١١٤، التوصية ١٤؛ والفقرة ١١٦، التوصية ٣)

٦٦- يعد تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة سياسة من السياسات الأساسية للدولة في الصين. وقد وضعت إطاراً قانونياً يضم مجموعة كاملة من القوانين لحماية حقوق المرأة ومصالحها، تتمحور حول قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، ويتضمن قوانين ولوائح من مثل قانون الزواج.

٦٧- وقد أدرجت الحكومة الصينية نماء المرأة في التخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وتضم الخطة الخماسية الثانية عشرة فصلاً وأبواباً تتناول على وجه التحديد حماية حقوق النساء والأطفال ومصالحهم. وفي عام ٢٠١١، أصدر مجلس الدولة الصيني الخطوط العريضة لخطة تنمية المرأة في الصين، حيث صاغ ٥٧ هدفاً أساسياً و٨٨ استراتيجية وتديراً لفائدة المرأة في المجالات السبعة الرئيسية المتمثلة في الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والمشاركة في صنع القرار والإدارة، والضمان الاجتماعي، والبيئة، والقانون.

٦٨- وتعمل الحكومة الصينية من أجل القضاء على المفاهيم الجنسانية التي عفا عليها الزمن، باستخدام أساليب ووسائل متعددة منها البث الإذاعي الريفي والصحف الحائطية، وكذلك مسرح الأوبرا المحلي، وذلك لإذكاء وعي أهل المناطق الريفية بشأن حماية حقوق ومصالح النساء والأطفال. كما تدرب العاملات على المستوى الشعبي، وتنفذ أنشطة التثقيف العلمي الشعبي، وتحسن الظروف الصحية، وتدفع قدماً بالتعاون الدولي.

٦٩- كما تكافح الحكومة الصينية العنف ضد المرأة بمجموعة متنوعة من الطرق. ففي عام ٢٠١٠، أصدرت محكمة الشعب العليا والعديد من أجهزة الحكومة المركزية الأخرى بصورة مشتركة آراء بشأن العقوبة القانونية لجرائم اختطاف النساء والأطفال والاتجار بهم، حيث زادت من توسيع نطاق الحماية القضائية للحقوق الشخصية للنساء والأطفال. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت ٢٨ محافظة ومنطقة وبلدية قد نشرت القوانين واللوائح وغيرها من الوثائق المحلية ضد العنف المنزلي؛ وأدرج قانون مكافحة العنف المنزلي في جدول العمل التشريعي للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، كما يوجد حالياً في خطة العمل الخماسية الثانية عشرة للجنة.

٢- حقوق الطفل (الفقرة ١١٤، التوصية ١٣)

٧٠- وضعت الصين إطاراً قانونياً كاملاً لحماية حقوق ومصالح الطفل، ويشمل قانون حماية القصر، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون منع جرائم القصر.

٧١- وتعتبر الصين نماء الطفل عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأدجمته بهذه الصفة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام على مستوى الدولة. وفي عام ٢٠١١، أصدر مجلس الدولة الخطوط العريضة لخطة نماء الطفل (٢٠١١-٢٠٢٠)، حيث أعلن التقيد بمبادئ إعطاء الأولوية للأطفال وضمان أقصى قدر من المنافع والمصالح لهم، واقترح ٥٢ هدفاً أساسياً و٦٧ استراتيجية وتديراً يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠٢٠ في المجالات الرئيسية الخمسة المتمثلة في الصحة، والتعليم، والاستحقاقات الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية، والحماية القانونية.

٧٢- وقد تحسنت البيئة والظروف التي يعيش أطفال الصين وينمون فيها تحسناً ملحوظاً. ففي مجال الصحة، انخفض معدل وفيات الأطفال البالغة أعمارهم خمس سنوات أو دونها من ١٨,٥ في الألف عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٢ في الألف عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بحماية الاستحقاقات الاجتماعية، يجري باستمرار تحسين وإتمام آليات مساعدة وحماية الأطفال الأيتام وذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنحدرين من أسر فقيرة والمشردين.

٣- حقوق المسنين (الفقرة ١١٤، التوصية ٢٠)

٧٣- تحظى الحقوق والمصالح المشروعة للمسنين في الصين بحماية كاملة. فقد عدل قانون حماية حقوق ومصالح المسنين، الصادر عام ١٩٩٦، عام ٢٠٠٩ مرة أخرى عام ٢٠١٢، وذلك لتوفير حماية أفضل لحقوق المسنين في مجالات من مثل النفقة والدعم المتريين، والضمان الاجتماعي، وظروف السكن، وخدمات التقاعد، والمشاركة الاجتماعية. وقد أدرجت قضية المسنين في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام على الصعيد الوطني، مع وضع مسودة التخطيط الإنمائي لفائدة المسنين في الصين وتنفيذه تنفيذاً أولاً في إطار الخطة الخماسية الثانية عشرة وفي إطار خطة لبناء نظام للخدمات الاجتماعية لفائدة المسنين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

٧٤- كما يخضع نظام ضمانات التقاعد لتحسين مستمر. وقد حققت الصين بشكل عام التغطية الكاملة لنظام تأمين المعاشات الاجتماعية. ورفعت الحكومة مستوى المعاشات الأساسية للمتقاعدين من الشركات لمدة ثماني سنوات متتالية. ويؤدي تعزيز نظم المساعدة بجميع أنواعها إلى حماية أفضل للأوضاع المعيشية الأساسية للمسنين الفقراء في المناطق الحضرية والريفية. وتتلور بصورة تدريجية شبكة خدمات اجتماعية تقوم على المنزل،

ومساعدة الجيران، والدعم المؤسسي". ويشترك المسنون بفاعلية في الأنشطة الثقافية والبدنية وفي التنمية الاجتماعية، وأصبحوا قوة لا يستهان بها في بناء المجتمع.

٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرة ١١٤، التوصية ١٥)

٧٥- وضعت الدولة أكثر من ٦٠ قانوناً ولائحة، من مثل قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل، والضمانات الاجتماعية، والمشاركة في إدارة الشؤون الوطنية، والحياة الاجتماعية، وكذا من أجل القضاء على التحيز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وصدر قانون الصحة العقلية واللوائح المتعلقة بخلق بيئة خالية من العوائق عام ٢٠١٢، في حين تجرى صياغة لوائح بشأن الوقاية من الإعاقة وإعادة تأهيل ذوي الإعاقة على وجه الاستعجال، كما يجري تنقيح لوائح تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدرجت الحكومة الصينية قضية الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام على مستوى الدولة. وفي عام ٢٠١١، تم نشر الخطوط العريضة لنماء الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الخطة الخماسية الثانية عشرة، وهي تحدد الاتجاه العام للتنمية لصالح قضية الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين. ويجري تدريجياً إنشاء نظم للحماية والخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن ظروف عيش ونماء هؤلاء الأشخاص تتحسن بشكل ملحوظ. فأكثر من ثلث المحافظات والمناطق والبلديات بصدد إنشاء نظم لبدلات الإعاشة التكميلية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، استفاد ما يقارب ١٢,٢ مليون شخص من ذوي الإعاقة من إعادة التأهيل بشكل أو بآخر؛ وقدمت المساعدة لحوالي ٦,٢ ملايين من ذوي الإعاقة في المناطق الريفية للإفلات من براثن الفقر، وجرى ترتيب الحصول على عمل لما يقارب ١,٧ مليون من ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية. كما قطعت أشواط كبيرة في تهيئة بيئات خالية من الحواجز في المدن، مع مواصلة تعزيز الخدمات الخالية من العوائق في قطاعات النقل السككي، والطيران المدني، والخدمات المالية.

٧٦- ونُظِمَ منتدى دولي حول موضوع "إزالة الحواجز، وتعزيز الاندماج" في بيجين في حزيران/يونيه ٢٠١٢، واعتمد وثيقة ختامية بعنوان "إعلان بكين للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة". وفي عام ٢٠١٠، عقدت الصين بنجاح دورة الألعاب الآسيوية لذوي الإعاقة في غوانغجو. كما أنشئ في ذلك العام الجناح الأول المتعلق بموضوع ذوي الإعاقة في معارض تاريخ العالم في معرض شانغهاي العالمي.

٥- حقوق الأقليات الإثنية (الفقرة ١١٤، التوصيات ١٦ و ٢٦ و ٣٧)

٧٧- ما فتئت الحكومة الصينية تولي باستمرار اهتماماً كبيراً لتطوير قضية حقوق الإنسان للأقليات الإثنية، وتضمن تمتعها بحقوق الإنسان على نطاق واسع.

٧٨- مواصلة النهوض بالحقوق السياسية للأقليات الإثنية. يشارك أفراد جميع الأقليات الإثنية في إدارة الشؤون الوطنية والمحلية على قدم المساواة مع أفراد إثنية الهان ذات الأغلبية. ويشكل نواب الأقليات الإثنية ما مجموعه ١٣,٦٩ في المائة من نواب المجلس الوطني لنواب الشعب الثاني عشر، وهو ما يتجاوز نسبة الأقليات الإثنية إلى العدد الكلي للسكان؛ وكانت ٥٥ أقلية إثنية من كامل الصين ممثلة بنواب من داخل الإثنية ذاتها. كما أن نسبة كبار المسؤولين في مناطق الأقليات الإثنية الذين ينتمون إلى الإثنية المحلية يتزايد تدريجياً بدورهم.

٧٩- احترام حرية العقيدة الدينية احتراماً كاملاً في مناطق الإثنيات في التبت. تغطي عقيدة الولادة المتجدد لبوذا بالاحترام التام، وتسير الأنشطة الدينية التقليدية بشكل عادي. وهناك في الوقت الراهن أكثر من ١٧٨٠ مكاناً للأنشطة الدينية من جميع الأنواع في التبت، بحوالي ٤٦٠٠٠ راهب مقيم في الأديرة. ولا تزال العادات والممارسات الثقافية التبتية تتوارث وتحمى.

٨٠- زيادة ضمان الحقوق الاقتصادية للأقليات الإثنية. لا يزال نمو الاستثمار في مناطق الإثنيات متواصلاً. ففي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، جرى ترتيب ذهاب حوالي ٦ مليارات يوان في شكل قروض إلى مشاريع تنمية الأقليات الإثنية من السلطات المالية المركزية لوحدها، وهي تستخدم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في مناطق الأقليات الإثنية. وفي الوقت نفسه، يتوسع نطاق الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والتنمية. واستناداً إلى الدخل المعياري لتلقي معونات الحد من الفقر البالغ ٢٣٠٠ يوان، انخفض عدد المستفيدين من معونات الحد من الفقر من ٥٠,٥٤ مليوناً إلى ٣١,٢١ مليوناً في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، وتراجع المعدل الإجمالي للفقر من ٣٥,٤ في المائة إلى ٢١,٧ في المائة.

٨١- زيادة حماية الحقوق الاجتماعية للأقليات الإثنية. منذ عام ٢٠٠٩، زادت الحكومة كثيراً من المعونات المخصصة لتمويل التعليم الإثني، وتبلور نظام كامل من المرحلة ما قبل المدرسية إلى مستويات الجامعة؛ ويتجاوز حالياً عدد سنوات التعليم التي تتلقاها ١٤ أقلية إثنية، بما في ذلك الكوريون والمانشو والمغول والكازاخيون، المتوسط الوطني. وتعمل الحكومة على إنشاء مدارس في المناطق الداخلية من التبت وسينجيانغ لتدريب المهنيين من جميع المشارب من هاتين المنطقتين. كما يجري باستمرار تحسين نظم الخدمات الطبية والصحية في مناطق الإثنيات.

٨٢- زيادة حماية الحقوق الثقافية للأقليات الإثنية، وحماية حقوق الأقليات الإثنية في استخدام وتطوير لغاتها ونظم الكتابة الخاصة بها بصورة واعية. اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٢، كانت هناك ٧٣ محطة إذاعية تبث ٤٤١ برنامجاً مدرجاً على شبكة البرامج (١٠٥ منها بلغات الأقليات)، و ٩٠ محطة تلفزيونية تبث ٤٨٩ برنامجاً (١٠٠ منها بلغات الأقليات)، في مناطق الإثنيات المتمتع بالحكم الذاتي. وقد تحققت نتائج قوية أيضاً في الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر وحمايته، وذلك من خلال ٥٥ مشروعاً للأقليات الإثنية تمثل ٤٢ في المائة من قائمة التراث الثقافي الوطني غير المادي.

٨٣- وفي إطار الاستجابة للأزمة المالية الدولية التي اجتاحت العالم مؤخراً، تواصل الحكومة الصينية زيادة الاستثمار في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي في مجالات التمويل والضرائب، والخدمات المصرفية، والاستثمارات الرأسمالية، والبناء الصناعي، وتطوير البرامج الاجتماعية، واعتمدت سلسلة من السياسات التفضيلية الخاصة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة. وفي عام ٢٠١٢، بلغ نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف في المناطق الحضرية ١٨ ٠٥٦ يواناً، بزيادة قدرها ١١,٥ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف في المناطق الريفية ٥ ٦٤٥ يواناً، بزيادة قدرها ١٥,١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

دال- المشاركة في الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان

١- التعاون مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية (الفقرة ١١٤، التوصيتان ١١ و١٢)

٨٤- حافظت الصين على علاقات تعاون جيدة مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع المفوضية السامية. وفي عام ٢٠١١، نظمت الصين والمفوضية السامية بنجاح مؤتمراً قضائياً مشتركاً في بيجين. ويواظب الجانبان حالياً على الاتصالات بشأن تنفيذ مشاريع تعاونية جديدة. وتواصل الحكومة الصينية دعم عمل المفوضية السامية بالتبرعات التي زاد مبلغها سنوياً من ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وترحب الصين بقيام المفوضية السامية بزيارة الصين في وقت يناسب الطرفين.

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة (الفقرة ١١٤، التوصيتان ٩ و١٠)

٨٥- تواصل الصين التعاون مع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة في مجال حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رحبت الحكومة الصينية بالمقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، السيد أوليفيه دي شوتر، في الصين. كما للصين اتصالات وتبادل آراء متواصلان مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وما فتئت الحكومة الصينية تتعامل مع البلاغات المقدمة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان دائماً بأمانة، وما فتئت ترد بسرعة على تلك البلاغات بناء على دراسة متأنية.

٣- تبادل الآراء والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان (الفقرة ١١٤، التوصيات ٨ و٢٨ و٢٩ و٣٨ و٤٠ و٤١ و٤٢)

٨٦- تسعى الصين جاهدة وبكل ما تستطيع، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلدان النامية الأخرى التي تواجه صعوبات مالية؛ وقد تلقى حوالي ١٢٠ بلداً نامياً من جميع أنحاء العالم هذه المساعدة بصيغة أو بأخرى.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أقامت الصين أكثر من ٧٠٠ مشروع لمساعدة المستفيدين من المعونة؛ وقد ساعدت على بناء ٣٠ مركزاً لعرض التكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية، موفدة أعداداً كبيرة من الخبراء الزراعيين من أجل التعاون التقني، وهو ما ساعد تلك البلدان مساعدة فاعلة على رفع طاقتها الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاجية محاصيل الحبوب؛ وساعدت على بناء نحو ١٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية وحوالي ٣٠ مستشفى، وأوفدت عاملين في المجال الطبي إلى ٥٦ بلداً نامياً؛ ووفرت التدريب في الصين لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص موهوب في جميع المجالات من البلدان النامية؛ وساعدت بصورة فاعلة البلدان النامية على تطوير موارد الطاقة النظيفة والمتجددة؛ ودعمت بقوة إعادة الإعمار في البلدان النامية المتضررة من الكوارث؛ وألغت الديون المستحقة عن ٥٠ بلداً فقيراً مثقلاً بالديون وبلداً من أقل البلدان نمواً الناتجة عن القروض الحكومية المقدمة لها من الصين والتي حل موعد سدادها.

٨٧- ولإعمال الحق في التنمية بصورة أفضل، تتقاسم الصين بشكل فاعل خبرتها وممارساتها في مجالات التخفيف من حدة الفقر، وتطوير التعليم والصحة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد مع غيرها من البلدان النامية، إذ تساعد البلدان المتلقية على تحسين قدراتها على التنمية الذاتية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان المتلقية. وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ المركز الدولي للحد من الفقر في الصين في عملية مشتركة بين الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات دولية أخرى، وهو يساهم في معالجة قضية الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

٨٨- وتواصل الصين المشاركة بفاعلية في تبادل الآراء والتعاون الثنائي والدولي في مجال حقوق الإنسان. وقد نظمت حوارات أو مشاورات بشأن حقوق الإنسان مع ما يقارب ٢٠ بلداً، ولا تزال تنفذ أنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع أستراليا وبلدان أخرى. وتشارك السلطات القضائية الصينية بفاعلية في تبادل الآراء مع نظيراتها الأجنبية في برامج من مثل الحوارات الصينية الألمانية بشأن سيادة القانون، وفي تبادل الآراء والتعاون مع السلطات القضائية لبلدان أخرى. وتلعب الصين دوراً بناءً في مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة للجمعية العامة، وغيرها من آليات حقوق الإنسان، وتشجع جميع البلدان على معالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة عادلة وموضوعية ولا انتقائية تعزز التطور السليم لقضية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

٨٩- وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، رعت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان الدورات من الثانية إلى الخامسة لمنتدى ييجين لحقوق الإنسان، والتي نوقشت فيها العلاقة بين حقوق الإنسان وقضايا التنمية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة. وقد أصبح المنتدى منبرا دولياً هاماً للبلدان النامية والمتقدمة على السواء للمشاركة في الحوار وتبادل الآراء بشأن حقوق الإنسان.

رابعاً - التحديات والأهداف المستقبلية

ألف - الصعوبات والتحديات

- ٩٠ - لا تزال الصين دولة نامية. ومع ضخامة عدد السكان وضعف أسس الاقتصاد، فيما يلي بعض الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٩١ - لا تزال التنمية تتأثر بقضايا انعدام التوازن، وقلة التنسيق، وقلة الاستدامة. فعدد المستفيدين المحتملين من برامج الحد من الفقر لا يزال يقارب ١٠٠ مليون شخص، مما يشكل ضغطاً كبيراً على المعونات المقدمة للفقراء. كما أن ضغوط العمالة لا تتوقف عن الارتفاع بشكل عام، مع احتلال الاختلالات الهيكلية للصدارة. فهياكل توزيع الدخل غير منصفة. وصمم نظام الإسكان بصوره تعثرها نقائص فيما يتعلق بتلبية طلب المستهلكين. ولا تزال هناك فوارق بين الرعاية الطبية والخدمات الصحية الأساسية والاحتياجات الصحية للشعب. كما تزداد التناقضات بين التنمية الاقتصادية وطبيعة الموارد بروزا.
- ٩٢ - ويعد المستوى العام للبرامج الاجتماعية في بعض مناطق الإثنيات متخلفاً نسبياً. وتحتاج البيئة الاجتماعية لنماء المرأة إلى مزيد من التحسين، وفي الوقت نفسه تواجه ضمانات حقوق فئات خاصة من مثل المسنين وذوي الإعاقة ضغوطاً. وتستمر المظالم في المجال القضائي؛ وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين آليات الحماية القضائية لحقوق الإنسان، كما هناك حاجة إلى زيادة مستوى الوعي بحقوق الإنسان واحترام القانون في ممارسة السلطة الإدارية في أوساط الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

باء - الأهداف المستقبلية

- ٩٣ - أصدرت الصين الخطوط العريضة للخطة الخماسية الثانية عشرة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، واقترحت الهدف الطموح المتمثل في خلق مجتمع يعم فيه رخاء معتدل بحلول عام ٢٠٢٠. وستواصل الحكومة الصينية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق دفع قضية حقوق الإنسان في الصين إلى مستوى جديد كلياً على أساس مبادئ تقدم مشروع وشامل ومنفعي. وكخطوة تالية، ستركز الصين على إنجاز المهام التالية الموجهة نحو التحديات القائمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ٩٤ - تحويل نمط التنمية الاقتصادية؛ وتعزيز توازن التنمية وتنسيقها واستدامتها؛ والعمل على تقليص الفجوات والفوارق الحضرية/الريفية وفيما بين الأقاليم؛ والسعي الجاهد إلى تحقيق معدل نمو سنوي يتجاوز ٧ في المائة في نصيب الفرد في المناطق الحضرية من الدخل القابل للتصرف ونصيب الفرد في الأرياف من الدخل الصافي؛ والعمل على تحقيق

مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ ونصيب الفرد في المناطق الحضرية والريفية من الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٥- وتنفيذ مشاريع التخفيف من حدة الفقر في مناطق متجاورة تعرف بصعوبات خاصة، وتعزيز تنمية المناطق الفقيرة والسكان الفقراء عن طريق التخفيف من حدة الفقر. ومواصلة تنفيذ استراتيجية تعطي أولوية للتوظيف، والعمل الجاد على خلق فرص عمل لأكثر من ٩ ملايين من سكان المناطق الحضرية في السنة، وإبقاء معدل البطالة الحضري المسجل دون ٥ في المائة. وتحسين وإتمام نظم دعم السكن فيما يتعلق ببناء البيوت وتوزيعها وإدارتها وسحبها، والنهوض بتحديد المناطق الحضرية الفقيرة، وإحداث تحسينات واضحة في ظروف سكن العمال المهاجرين.

٩٦- واتخاذ خطوات أولية نحو إقامة نظام للرعاية الطبية والصحية الأساسية يغطي سكان المناطق الحضرية والأرياف بحلول عام ٢٠١٥، حتى يضمن لجميع السكان التمتع بالرعاية الطبية الأساسية وبخدمات الصحة العامة. وبذل قصارى الجهد من أجل تحقيق تخفيضات واضحة في انبعاث الملوثات الرئيسية، وتحسين جودة مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية بصورة كبيرة، وضمان وصول جودة الهواء في ٨٠ في المائة من البلديات على مستوى المقاطعات وما فوقها إلى معيار الدرجة الثانية أو تجاوزه، والتركيز على الحد من انبعاثات ملوثات المعادن الثقيلة في المناطق الرئيسية إلى ١٥ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٧.

٩٧- والنهوض بالتنمية الاقتصادية في مناطق الأقليات الإثنية وتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية. وضمان قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة في الشؤون العامة والحصول على منافع متساوية منها. وإتمام نظم الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، وحماية حقوق ومصالح الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين حماية فعالة.

٩٨- وبذل قصارى الجهد في إدارة شؤون الدولة وفقاً للقانون، وبناء حكومة يحكمها القانون، ومواصلة تعميق الإصلاحات القضائية، والحفاظ على نظام قضائي في ظل اشتراكية ذات طابع صيني وإتمامه، وضمان ممارسة أجهزة القضاء والادعاء لصلاحياتها بشكل مستقل ووفقاً للقانون. ورفع مستوى حضور العلم في الإدارة الاجتماعية، وتأمين وتوحيد القنوات التي يمكن للشعب التعبير من خلالها عن مطالبه، وتنسيق مصالحه، وحماية حقوقه ومصالحه. والعمل على توسيع نطاق التثقيف الشعبي في مجال القانون، وتعزيز الوعي الاجتماعي بشأن دراسة القانون واحترامه وطاعته واستخدامه، وتوعية موظفي إنفاذ القانون بشأن قانون حقوق الإنسان وحمايتها، وتحسين وإتمام جميع أنواع التدابير الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في إطار عملية إنفاذ القانون.

خامساً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (هونغ كونغ، الصين) (الفقرة ١١٤، التوصية ٣٩)

ألف- المنهجية والتشاور مع الجمهور

٩٩- أجرت حكومة هونغ كونغ، الصين، في إطار إعداد هذا الجزء من التقرير، عملية تشاور مع الجمهور في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣. وقد أرسلت وثيقة التشاور التي نشرتها حكومة هونغ كونغ، الصين، إلى طيف واسع من المجتمع، يشمل المجلس التشريعي، والمنظمات غير الحكومية المعنية، والأفراد المهتمين من الجمهور ووسائل الإعلام، كما وزعت عن طريق مكاتب المقاطعات والإنترنت. وأثناء فترة التشاور، جمعت حكومة هونغ كونغ، الصين، أيضاً وجهات نظر ممثلي المنظمات غير الحكومية في المجلس التشريعي ومنتدى حقوق الإنسان. وقد نظرت حكومة هونغ كونغ، الصين، بعناية في جميع التعليقات التي تلقتها.

باء- إطار وتدابير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠٠- يحمي القانون في هونغ كونغ، الصين، حقوق الإنسان حماية كاملة، كما ورد في التقرير السابق. وقد نُص على الضمانات القانونية في القانون الأساسي لهونغ كونغ، الصين، وقانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ وغيرها من القوانين ذات الصلة. وتدعمها في ذلك سيادة القانون وقضاء مستقل. وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المنظمات التي تساعد في تعزيز حقوق مختلفة وحمايتها، منها لجنة تكافؤ الفرص، والمفوض المعني بخصوصية البيانات الشخصية، وأمين المظالم، والمجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وخدمات المساعدة القانونية. وأداء حكومة هونغ كونغ، الصين، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مفتوح أمام الفحص من خلال التقارير الدورية المقدمة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويخضع للرقابة الدائمة للمجلس التشريعي ووسائل الإعلام ومختلف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وعامة المجتمع. ومنذ الاستعراض الأخير، استمرت حكومة هونغ كونغ، الصين، في إيلاء أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان من خلال التعليم العام والإعلانات.

جيم- الإنجازات والتحديات

١٠١- ينص القانون الأساسي على أن الهدف الأسمى هو انتخاب رئيس الجهاز التنفيذي وجميع أعضاء المجلس التشريعي بالاقتراع العام في ضوء الوضع الفعلي لهونغ كونغ، الصين، ووفقاً لمبدأ التقدم التدريجي والمنظم. ووفقاً للقرار الذي اعتمده اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يمكن تنفيذ قرار انتخاب رئيس

الجهاز التنفيذي بالافتراع العام اعتباراً من عام ٢٠١٧، وبعد ذلك، يمكن إجراء انتخاب المجلس التشريعي لهونغ كونغ، الصين، عن طريق انتخاب جميع الأعضاء بالافتراع العام.

١٠٢- وفي صيف عام ٢٠١٠، اعتمدت مجموعة الإصلاحات التي طرحتها حكومة هونغ كونغ، الصين، عام ٢٠١٢ بشأن انتخابات المجلس التشريعي ورئيس الجهاز التنفيذي بأغلبية ثلثي المجلس التشريعي بكامل أعضائه، وحظي بموافقة رئيس الجهاز التنفيذي وبتأييد اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب. وأكملت منطقة هونغ كونغ، الصين، لأول مرة منذ إنشائها في عام ١٩٩٧، الإجراءات الدستورية اللازمة لتعديل طرق انتخاب رئيس الجهاز التنفيذي والمجلس التشريعي. وأجريت العمليتان الانتخابيتان بنجاح في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على التوالي.

١٠٣- وتلتزم حكومة هونغ كونغ، الصين، التزاماً تاماً بالأخذ بالافتراع العام في انتخاب كل من رئيس الجهاز التنفيذي والمجلس التشريعي وفقاً للقانون الأساسي وقرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وستطلق حكومة هونغ كونغ، الصين، في ضوء الخبرة المكتسبة من عملية ٢٠١٠، وفي الظرف المناسب، مشاورات عامة بشأن طريقة انتخاب المجلس التشريعي عام ٢٠١٦ ورئيس الجهاز التنفيذي عام ٢٠١٧، ومباشرة الإجراءات الدستورية المطلوبة وفقاً لذلك.

١٠٤- وفي أيار/مايو من هذا العام، أقر المجلس التشريعي مشروع قانون لإلغاء جميع المقاعد القائمة على التعيين في مجالس المقاطعات اعتباراً من الولاية المقبلة لهذه المجالس، والتي ستبدأ عام ٢٠١٦.

١٠٥- وثمة تطور رئيسي آخر منذ الاستعراض السابق هو التحسن الملحوظ للآلية المكلفة بالنظر في ادعاءات التعذيب التي استحدثتها حكومة هونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد تعززت الآلية بنظام أساسي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد أتيحت للمشتكين، في إطار الآلية، كل الفرص المعقولة لإثبات ادعاءاتهم. ويجوز للمشتكين المتضررين الطعن أمام مجلس استئناف شكاوى التعذيب المشكّل قانوناً والمكوّن من قضاة أو قضاة صلح سابقين. ولا يجوز نقل مشتك من هونغ كونغ، الصين، إلى بلد آخر توجد أسباب حقيقية تحمل على الاعتقاد أن المشتكي سيكون فيه عرضة للتعذيب.

١٠٦- وفيما يتعلق بحماية الخصوصية، جرى عام ٢٠١٢ تعديل قانون (خصوصية) البيانات الشخصية لتعزيز حماية خصوصية البيانات الشخصية. ومن بين التعديلات تعزيز اللائحة المتعلقة باستخدام البيانات الشخصية في التسويق المباشر وتقديم البيانات الشخصية للآخرين لاستخدامها في التسويق المباشر.

١٠٧- وتحترم حكومة هونغ كونغ، الصين، الحرية والحق في التجمع السلمي والتظاهر، على النحو المنصوص عليه في القانون الأساسي وقانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ. وما فتئت الشرطة تيسر جميع الاجتماعات والتظاهرات العامة القانونية والسلمية محافظة في الوقت نفسه على النظام العام والسلامة العامة.

١٠٨- ولتعزيز آلية لمعالجة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، جاء قانون المجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ليعطي المجلس وضعاً قانونياً مستقلاً وينيط به وظائف وصلاحيات قانونية تتمثل في مراقبة كيفية معالجة الشرطة للشكاوى المبلغ عنها والتحقيق فيها ورصد ذلك واستعراضه. ويلزم هذا القانون الشرطة بواجب الامتثال لشروط المجلس، مما يزيد تعزيز استقلال المجلس في التعامل مع الشكاوى المقدمة ضد الشرطة.

١٠٩- وتعد حرية التعبير وحرية الصحافة من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الناس في هونغ كونغ، الصين. وتكتب وسائل الإعلام، كما كان الحال دائماً، تقاريرها بحرية وتعلق باستفاضة وبصورة متحررة على الشؤون المحلية والخارجية. وتنظر في طلبات الحصول على تراخيص البث هيئة تنظيمية مستقلة بتراهة وفي تقيد صارم بالقانون والإجراءات الراسخة.

١١٠- وللتصدي لقضية الفقر، أنشأت حكومة هونغ كونغ، الصين، لجنة رفيعة المستوى المعنية بالفقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لاستعراض مدى فعالية ما يوجد من سياسات للتخفيف من حدة الفقر، وصياغة سياسات جديدة للوقاية من الفقر والإقصاء الاجتماعي وتخفيف حدتهما، وكذا لتعزيز الارتقاء الاجتماعي.

١١١- وفيما يتعلق بحقوق العمال، انتهت حكومة هونغ كونغ، الصين، من دراسة للسياسة العامة لساعات العمل العادية ونشرت تقرير الدراسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، عين رئيس الجهاز التنفيذي ممثلين لقطاعات شتى في اللجنة المعنية بساعات العمل العادية، وذلك بهدف بناء توافق في الآراء وتحديد الطريق إلى الأمام.

١١٢- وفي هونغ كونغ، الصين، يضمن حقوق العمال في تكوين النقابات والانضمام إليها القانون الأساسي وشرعة الحقوق في هونغ كونغ. ويتمتع أعضاء نقابة عمالية مسجلة وأعضاء مكتبها بعدد من الحقوق والحصانات بموجب قانون النقابات العمالية. ويحمي قانون العمل العمال من التمييز على أساس الانتماء النقابي. وتعكف حكومة هونغ كونغ، الصين، على دراسة تفاصيل اقتراح بشأن إعادة العامل المفصول من عمله بشكل غير معقول وغير مشروع إلى عمله أو إعادة توظيفه.

١١٣- وقد حدث تحسن كبير في عائدات العمال على مستوى القاعدة بعد الأخذ بالحد الأدنى القانوني للأجور عام ٢٠١١. وارتفع معدل الحد الأدنى القانوني للأجور بدولارين من دولارات هونغ كونغ ليصبح ٣٠ دولاراً للساعة اعتباراً من ١ أيار/مايو من هذا العام. وتجري مراجعة الحد الأدنى القانوني للأجور مرة واحدة كل سنتين على الأقل.

١١٤- ودخل قانون مكافحة التمييز العنصري حيز التنفيذ بشكل كامل في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ولتعزيز المساواة العرقية وضمان وصول الأقليات الإثنية إلى الخدمات العامة الأساسية، ستوسع حكومة هونغ كونغ، الصين، نطاق تطبيق المبادئ التوجيهية الإدارية لتشمل ٢١ مكتباً وإدارة وهيئة عامة في وقت لاحق من هذا العام.

١١٥- ومنذ الدورة الأولى للاستعراض، عززت حكومة هونغ كونغ، الصين، خدمات الدعم لتسهيل اندماج الأقليات الإثنية في المجتمع. وتشمل تدابير التعزيز زيادة عدد مراكز خدمات الدعم لمذ الأقليات الإثنية بأنواع مختلفة من التدريبات والأنشطة. وفي عام ٢٠١٣، أعلن رئيس الجهاز التنفيذي مزيداً من التدابير لتعزيز الدعم المقدم للطلاب غير الناطقين بالصينية لتعلم هذه اللغة، من خلال أمور منها مشاركة الوالدين في البرامج الصيفية لمذ الجسور التي ترمي إلى تسهيل تأقلم الطلاب بصورة مبكرة مع نظام التعليم المحلي، وتعزيز الكفاءات المهنية للمدرسين وما إلى ذلك. وستبدل حكومة هونغ كونغ، الصين، مزيداً من الجهود، مع مراعاة وجهات نظر أصحاب المصلحة.

١١٦- ومنذ الاستعراض الأخير، ما فتئت حكومة هونغ كونغ، الصين، تفي وستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

١١٧- وكما هو الحال في العديد من أجزاء العالم، يعتبر الميل الجنسي موضوعاً مثيراً للجدل في هونغ كونغ، الصين. وبالرغم من ذلك، فإن موقف حكومة هونغ كونغ، الصين، واضح- إذ لا ينبغي التمييز ضد أي شخص على أي أساس، بما في ذلك الميل الجنسي. وما فتئت حكومة هونغ كونغ، الصين، تشن حملة إعلانية وترويجية واسعة النطاق بهدف تعزيز ثقافة التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل في المجتمع. وستضخ المزيد من الموارد في هذا المجال.

١١٨- وخلال الاستعراض الأخير، أُوصيت هونغ كونغ، الصين، بأن "تواصل العمل وفقاً لواقعها وصون مختلف الحقوق لمواطنيها عملاً بقوانينها". وقد بذلت حكومة هونغ كونغ، الصين، جهوداً متواصلة لحماية حقوق الإنسان في ضوء الوضع الفعلي. ولن تقلل الحكومة من صعوبة بناء توافق في الآراء بشأن مختلف القضايا المثيرة للجدل، مثل التطور الدستوري وحماية حقوق الأقليات الجنسية، وتحديات ذلك في السنوات المقبلة. وستحمي حكومة هونغ كونغ، الصين، وتعزز حقوق مختلف الفئات بالوسائل القانونية والإدارية، وتعاون وثيق مع مختلف القطاعات.

سادساً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (ماكاو، الصين) (الفقرة ١١٤، التوصية ٣٩)

ألف- المنهجية والتشاور مع الجمهور

١١٩- تعاونت جميع الإدارات الحكومية، خلال عملية صياغة هذا التقرير، تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية المعنية من أجل توفير أحدث المعلومات للتقرير. وقامت حكومة ماكاو، الصين، بتحميل نص هذا التقرير في موقعها على الإنترنت وكذا نص مكتب إصلاح

القانون والقانون الدولي وأصدرت بيانا صحافيا ذا صلة في أيار/مايو ٢٠١٣ من أجل تعليق الجمهور عليه. ووزع التقرير على نطاق واسع على مختلف المستويات، بما في ذلك المجلس التشريعي، والإدارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ووسائل الإعلام، والإنترنت.

باء- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٢٠- تمارس ماكاو بصفتها منطقة إدارية خاصة لجمهورية الصين الشعبية وبموجب القانون الأساسي لماكاو، الصين، درجة عالية من الحكم الذاتي وتمتع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية ولها سلطة قضائية مستقلة تشمل إصدار الأحكام النهائية. ويحمي القانون الأساسي حقوق وحرريات سكان منطقة ماكاو، الصين، على المستوى الدستوري، مع ما يتصل بذلك من أحكام نص عليها في الفصول الثالث (الحقوق السياسية والاجتماعية) والخامس (الحقوق الاقتصادية) والسادس (الحقوق الثقافية والاجتماعية).

١٢١- وفي الوقت الحاضر، هناك ما مجموعه ٢٠ معاهدة دولية لحقوق الإنسان واجبة التطبيق في ماكاو، الصين، منها معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي بدأ تطبيقها في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وما فتئت ماكاو، الصين، تقدم تقارير التنفيذ بما يتماشى ومتطلبات معاهدات حقوق الإنسان الأساسية المذكورة أعلاه. ومنذ تسليمها إلى الصين، قدمت ماكاو، الصين، سلفا تقريرها الأول بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقريرها الثاني في إطار كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل من خلال الحكومة المركزية للصين. وكانت ماكاو، الصين، قد قدمت أيضاً تقريرها الأول بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٢٢- ولماكاو، الصين، قوانين محلية متعددة لمواصلة تنفيذ حماية حقوق الإنسان، وهي تشمل في المقام الأول القوانين المتعلقة بالإطار القانوني لسياسة الأسرة، والحق في التجمع والاحتجاج، والحق في تكوين الجمعيات، والصحافة، وعلاج الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم، والإطار القانوني لنظام التعليم عدا التعليم العالي، وحماية البيانات الشخصية، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتوظيف العمال غير المقيمين، ونظام الضمان الاجتماعي، والسكن الاقتصادي.

١٢٣- ويمكن لسكان منطقة ماكاو، الصين، الاحتجاج بصورة مباشرة بالأحكام القانونية الموجودة في مختلف معاهدات حقوق الإنسان من أجل حماية حقوقهم الشخصية، ويمكنهم طلب الحصول على المساعدة القانونية إذا لم تكن لديهم إمكانيات اقتصادية كافية. ويوسع نظام المساعدة القانونية العامة الجديد المعتمد عام ٢٠١٢ طيف الأشخاص المؤهلين للحصول على المساعدات ليشمل الموظفين والطلاب غير المحليين وغيرهم. وتعمل لجنة مكافحة الفساد ومكتب حماية البيانات الشخصية على مراقبة وكفالة أعمال حقوق الإنسان في مجالات اختصاص كل منهما على حدة، كما يمكن أن تساهم في تعزيز تطور حقوق الإنسان اللجان المعنية بمختلف مجالات حقوق الإنسان التي يشكلها ممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومنها لجنة حماية ضحايا الجرائم العنيفة، ولجنة شؤون اللاجئين، واللجنة الاستشارية لشؤون المرأة، ولجنة الرقابة التأديبية لقوات وخدمات الأمن في ماكاو، ولجنة مكافحة مرض الإيدز، ولجنة الصحة العقلية، واللجنة المعنية بتدابير ردع الاتجار بالبشر، ولجنة شؤون المسنين، ولجنة مكافحة المخدرات، ولجنة إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة الوقاية من الأمراض المزمنة ومكافحتها.

١٢٤- وقد أدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. كما أطلقت حكومة ماكاو، الصين، أنشطة ترويجية وتدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الحكومة وموظفي السلطة القضائية ومختلف الفئات المجتمعية. وفي مجال الإعلانات، استخدمت الحكومة مجموعة متنوعة من الوسائل، تشمل مطويات وصفحات على الإنترنت ومناقشات وندوات حول موضوع خاص، من أجل التعريف بمعاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نطاق واسع.

جيم- التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٢٥- تولي ماكاو، الصين، أهمية كبرى للاقتراحات المقدمة من الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع للأمم المتحدة. ومنذ الدورة الأولى للاستعراض، واصلت ماكاو، الصين، اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذا التنفيذ التدريجي للالتزامات الواردة في التقرير السابق؛ وفيما يلي التطورات الرئيسية.

١٢٦- تنفذ حكومة ماكاو، الصين، خطة للتعليم المجاني لمدة ١٥ سنة، وشرعت في تقديم منح في شكل كتب مدرسية خلال العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويمكن للطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية أن يقدموا أيضاً طلباً للحصول على مساعدة في شكل رسوم دراسية وبدلات إعاشة وبدلات مواد دراسية. كما أنشأت الحكومة منحاً جامعية، وتشمل القروض الدراسية، والمنح الدراسية، وبدلات الإقامة، وبدلات السفر من أجل تشجيع الطلبة على مواصلة تعليمهم العالي. وأولت الحكومة دوماً أهمية كبرى لترسيخ نماء الشباب كشخص مكتمل الشخصية، وقد وضعت سياسة الشباب في ماكاو (٢٠١٢-٢٠٢٠) لهذه الغاية.

ولتشجيع التعلم مدى الحياة، بدأ العمل بمخطط لتطوير التعليم المستمر من أجل دعم تعليم السكان عام ٢٠١١.

١٢٧- ويضم قانون حسابات صندوق الادخار الفردي الذي صيغ عام ٢٠١٢ أشكال حماية التقاعد لفائدة السكان إلى بعضها. وإضافة إلى ذلك، يجوز للمسنين المؤهلين البالغة أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر سحب معاش شيخوخة شهري وإعانة سنوية للمسنين، ويجوز لمن يواجهون صعوبات مالية طلب هذه البدلات بدورهم. وعلاوة على ذلك، إلى جانب خدمات الرعاية الصحية العامة المجانية القائمة، بدأت الحكومة العمل بخطة للرعاية الصحية عام ٢٠٠٩ من أجل إعانة السكان الذين يلتمسون العلاج في المؤسسات الطبية الخاصة.

١٢٨- ويوفر نظام التصنيف وإسناد العلامات المعني بتقييم ذوي الإعاقة وتسجيلهم وإصدار تصاريح لهم الذي بدأ العمل به عام ٢٠١١ خدمات الرعاية الصحية العامة المجانية وأسعار النقل التفضيلية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين جرى تقييمهم واعتبروا مؤهلين لتلقي هذه البدلات. وما فتئت حكومة ماكاو، الصين، تدعم مالياً وتقنياً المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للفئات المستضعفة، من مثل توفير خدمات الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين البادي ضعفهم الذين يفتقرون إلى الرعاية الأسرية.

١٢٩- ومن أجل مساعدة الأسر التي تواجه صعوبات مالية في حل مشاكلها الإسكانية، شيدت حكومة ماكاو، الصين، أكثر من ١٩ ٠٠٠ وحدة سكنية عامة وشجعت مخططاً لمنح بدلات سكن مؤقتة للعائلات التي تنتظر السكن العمومي.

١٣٠- وأدرجت "منطقة المركز التاريخي لماكاو" في لائحة التراث الثقافي العالمي عام ٢٠٠٥. وفي الوقت الحاضر، هناك ما مجموعه ١٢٨ معلمة ومبنى ومجمع وموقع يجري حفظها، إلى جانب ١٠ أشياء من التراث الثقافي غير المادي. ومنذ عام ٢٠١١، يجري كل عام تنظيم "موكب استعراض ماكاو، المدينة اللاتينية" لتعزيز الاندماج الثقافي بين مختلف المجموعات الإثنية وصياغة استراتيجيات مشتركة بين الإدارات لحماية مركز المدينة التاريخي، وذلك لتعزيز الوعي بحماية التراث الثقافي.

١٣١- واستمر ازدهار صناعة الإعلام في ماكاو، الصين، بعد تسليمها. وزاد عدد الصحف اليومية الناطقة باللغة الصينية المنتظمة الصدور من ٨ إلى ١٠، وتوزع إحدى الصحفيتين الجديدتين مجاناً. وزاد عدد الصحف اليومية الناطقة باللغة البرتغالية من اثنتين إلى ثلاث، كما توالى صدور ثلاث صحف يومية بالإنكليزية. أما بالنسبة لقطاع البث، فقد أطلقت محطة تلفزيونية بالكابل وأربع محطات فضائية تباعا بعد التسليم. وبالإضافة إلى قانون الصحافة الذي يوفر الأساس القانوني لضمان استقلالية الصحفيين في ممارسة مهنتهم، أخذت حكومة ماكاو، الصين، بنظام المتحدث باسم الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٠ وعينت منسقا لشؤون الصحافة والعلاقات العامة في كل دائرة حكومية، لكي يتسنى لوسائل الإعلام استفسار تلك الدوائر الحكومية في أي وقت وضمان التدفق الحر للمعلومات.

١٣٢- وتعد الاتفاقية الخاصة بالرق، واتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كلها واجبة التطبيق في ماكاو، الصين. وإضافة إلى التعاون الوثيق المعتاد وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع إدارات شؤون الشرطة خارج الإقليم، وقعت حكومة ماكاو، الصين، على اتفاق تعاون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص مع الحكومة المنغولية عام ٢٠١٠ واتفاق تعاون في مجال تقييم المخاطر وخدمات مرافقة ضحايا الاتجار بالأشخاص مع مكتب هونغ كونغ للمنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠١٢. كما وضعت ماكاو، الصين، القانون رقم ٢٠٠٨/٦ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وأنشأت اللجنة المعنية بتدابير ردع الاتجار بالبشر، وأشاعت معلومات إعلامية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، وأنشأت خطأً هاتفياً مباشراً للاستفسار على مدار ٢٤ الساعة، ونظمت برامج تدريبية لأفراد الشرطة، ووضعت خططاً لحماية الضحايا، وتعاونت مع المنظمات غير الحكومية لإقامة ملاجئ توفر خدمات من قبيل المساعدة الطبية والاقتصادية والاستشارات القانونية والتدريب على المهارات لضحايا الاتجار، وذلك لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع من جديد.

١٣٣- ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ماكاو، الصين، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. والحكومة ملتزمة باعتماد تدابير تنفيذ متعددة في إطار الاتفاقية، بما يشمل التدابير التشريعية والإدارية. وقد صيغ القانون رقم ٢٠٠٩/١٩ بشأن منع الرشوة في القطاع الخاص وقمعها من أجل تضييق الخناق على السلوكيات الفاسدة في القطاع الخاص. وفي مجال التنمية الاجتماعية، جاء القانون رقم ٢٠١٣/١ المتعلق بالنظام القانوني للتصريح بالملكيات والمصالح تعديلاً لقانون التصريح بالملكيات الذي كان ساري المفعول منذ سنوات عديدة. وإضافة إلى ذلك، عدل القانون الأساسي للجنة مكافحة الفساد في ماكاو، الصين، عام ٢٠١٢، وهو يوسع نطاق وظيفة أمين المظالم لتشمل العلاقات الإدارية الخاصة القائمة بين الأفراد الخواص من أجل تعزيز حماية الحقوق والمصالح القانونية للسكان.

١٣٤- وقد صيغت مجموعة متوالية من القوانين بغرض بناء فريق إداري مسؤول وفعال جداً وعصبي على الإفساد؛ وهي تشمل القواعد العامة للمسؤولين الرئيسيين لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، واللوائح العامة للمسؤولين الرئيسيين لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، والأحكام الأساسية للوائح المتعلقة بالقادة والرؤساء، والأحكام التكميلية للوائح المتعلقة بالقادة والرؤساء، والقيود المفروضة على الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين الرئيسيين بعد انتهاء فترة الولاية.

دال - الأهداف والتحديات المستقبلية

١٣٥ - ستعمل ماكاو، الصين، حرصا على مواصلة تعزيز حماية حقوق الإنسان، على صياغة قانون منع العنف المتزلي، وهو إطار قانوني لحماية حقوق واستحقاقات المسنين، وقانون حماية التراث الثقافي، وكذا تعديل قانون الصحافة وتحسين نظام التعليم العالي.

١٣٦ - وتشكل شيخوخة السكان اختبارا للحكومة ماكاو، الصين. وإضافة إلى ذلك، ستزيد حكومة ماكاو، الصين، التعاون الإقليمي في مجال التحقيق في الفساد وجمع الأدلة المتعلقة بمكافحته. وترافق تنمية ماكاو، الصين، فرص وتحديات في الوقت نفسه، والحكومة ملتزمة بمواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية لسكانها وحمايتهم.

المرفق الأول

المؤسسات الحكومية المساهمة في إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل

- محكمة الشعب العليا
- النيابة العامة الشعبية العليا
- لجنة الشؤون التشريعية للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب
- وزارة الخارجية
- اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاحات
- وزارة التعليم
- وزارة الصناعة وتكنولوجيا الاتصالات
- لجنة الدولة للشؤون العرقية
- وزارة الأمن العام
- وزارة الشؤون المدنية
- وزارة العدل
- وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي
- وزارة حماية البيئة
- وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية
- وزارة الزراعة
- وزارة التجارة
- وزارة الثقافة
- اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة
- الإدارة العامة للصحافة والنشر والبعث
- الإدارة العامة لسلامة العمل
- إدارة الدولة للشؤون الدينية

- مكتب مجلس الدولة لشؤون هونغ كونغ وماكاو
- مكتب مجلس الدولة للشؤون التشريعية
- المكتب الإعلامي لمجلس الدولة
- مكتب الدولة للمراسلات والشكاوى
- مكتب اللجنة التوجيهية لمجلس الدولة المعني بالتخفيف من الفقر والتنمية
- اللجنة العاملة الوطنية لمجلس الدولة المعنية بالمرأة والطفل

المرفق الثاني

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية المشاركة في المشاورات خلال إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل

- الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية
- اتحاد عموم الصين لنقابات العمال
- الاتحاد النسائي لعموم الصين
- الاتحاد الصيني لذوي الإعاقة
- شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية لعمليات التبادل الدولي
- الرابطة الصينية للتفاهم الدولي
- رابطة الشعب الصيني للسلام ونزع السلاح
- المؤسسة الصينية للسلام والتنمية
- الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان
- المؤسسة الصينية لتطوير حقوق الإنسان
- رابطة الرعاية الصينية
- الرابطة الصينية للتخفيف من الفقر والتنمية
- الجمعية الصينية للقانون
- رابطة الأمم المتحدة في الصين
- جمعية الصليب الأحمر الصينية
- الرابطة الصينية لحماية ثقافة التبت وتنميتها
- المركز الصيني لدراسات التبت
- رابطة الأقليات الإثنية الصينية لعمليات التبادل الدولي
- رابطة غلوري الصينية
- رابطة التعليم الصينية للتبادل على الصعيد الدولي
- رابطة المحامين في عموم الصين
- الجمعية الصينية للإنترنت

الصكوك الدولية الستة والعشرون لحقوق الإنسان التي أصبحت الصين طرفاً فيها

(تشمل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وصكوكا في مجالات أخرى وثيقة الصلة بحقوق الإنسان. وتشير النجمة (*) إلى اتفاقية أساسية من اتفاقيات حقوق الإنسان).

- ١- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- ٢- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين
- ٣- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين
- ٤- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري*
- ٥- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- ٦- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*
- ٧- اتفاقية حقوق الطفل*
- ٨- الاتفاقية المتعلقة بتساوي أجر العمال والعاملات عن العمل المتساوي في القيمة
- ٩- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*
- ١٠- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان
- ١١- اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار
- ١٢- اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب
- ١٣- اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب
- ١٤- البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف المبرمة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)
- ١٥- البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)
- ١٦- الاتفاقية المتعلقة بالتأهيل المهني والعمالة (المعوقون)

- ١٧- اتفاقية حق العمال الزراعيين في التجمع والاتحاد
- ١٨- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*
- ١٩- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- ٢٠- الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها
- ٢١- اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل
- ٢٢- الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة
- ٢٣- اتفاقية السياسات المتصلة بالعمالة
- ٢٤- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة
- ٢٥- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*
- ٢٦- بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية